جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

بعنوان :

تحليل العوامل المؤثرة في المخاطرة الإئتمانية

دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية بولاية عين الدفلى

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : تأمينات و بنوك

إعداد الطالبتين:

- فايزة الفروجي
- فتيحة قوجيل

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من :

أ.حاج صدوق بن شرقي	رئيسا
د. إليفي محمد	مشرفا و مقررا
أ.بوكريطة عبد القادر	ممتحنا

السنة الجامعية : 2016 /2017 .

الشكر

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله وعلى أله و صحبه ، وبعد الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه أن منا علينا بإتمام هذا البحث

نتقدم بجزيل الشكر و العرفانللأستاذالمشرف الدكتورمحمد إليفيعلى ما أحاطنا به من رشد و نصح و توجيه طيلة فترة إنجاز البحث

كما لا ننسى أن نتقدم بجزيل الشكر لعميد الكلية الدكتور "بن عناية جلول" على التعب و المجهود الذي قام به معنا وأيضا الدكتورة "خلوف عقيلة " التي كانت عونن لنا في هذا البحث .

و أتقدم بشكري إلى جميع أساتذة العلوم الاقتصادية بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

وإلى جميع العاملين فيها

وشكري موصول لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو كان بكلمة تشجيع

أو سؤال عن مصير هذا السؤال عن مصيرهذا البحث .

الاهداء

إلى سيدنا و حبيبنا المصطفى محمد (صلى الله عليه وسلم)

إلى من تغنى الشعراء بذكرها وجعلت الجنة تحت قدميها .... أمي حفظها الله و رعاها

إلى صاحب القلب الكبير وذو الوجه النظير ..... أبي أدامه الله فخرا و إعتزاز لي

إلى إخوتي و أغلى ما في حياتي

إلى أخي و زوج أختي

إلى رفيق دربي حفظه الله

إلى كتاكيت العائلة أولاد إخوتي

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي .....صديقاتي المخلصات

إلى من درست و أتممت معهم مشواري الجامعي ...طلبة ماستر تأمينات وبنوك

إلى كل من يتصفح مذكرتي

إليهم جميعا أهدي بحثي هذا

فتيحة

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي .....

إلى من لهم الفضل الأول في كل نجاح نلته .....وفي كل نجاح أسعى إليه .... إلى من برضاهما

تكتمل سعادتي أمي و أبي

إلى من قاسموني أحلى الذكريات ...

إلى من فرحتهم فرحتي و حزنهم دمعتي ...إخوتي (حكيم ، يوسف ، هشام ، مراد)

إلى من أصبح ليا الحياة كلها ...وزانها بأجمل الالوان ... إلى من أسأل الله أن يحفظه

و يرعاه على الداوم ... شريك حياتي عبد الله

إلى من كان سندا و عونا لنا في هذا العمل مشرفنا الدكتور محمد إليفي

إلى من عرفت معهما معنى الأخت ، فتيحة ، فطيمة

إلى صديقاتي : فتحية ، خولة ، فاطمة الزهراء ، ريمة ، فتيحة ، سهام ، مليكة و نادية

إلى من درست و أتممت معهم مشواري الجامعي ...طلبة ماستر تأمينات و بنوك

فايزة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تؤثر في المخاطرة الائتمانية ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتوزيع استبيان على عينة من البنوك على مستوى ولاية عين الدفلى، اعتمدنا فيه على برنامج التحليل الإحصائي لمعالجة البيانات، وتوصلنا إلى أن هناك عوامل مهمة تؤثر على حجم المخاطر الائتمانية وهي الشخصية، القدرة على التسديد، الضمانات، السياسة الائتمانية، رأس المال، حجم الودائع الاستعلام الائتماني، الأزمات المالية، النمو الديموغرافي والتضخم، وهو ما يتماشى مع الدراسات التطبيقية التي مست الموضوع وكذا مع مناهج التحليل الائتماني 5'Cs و5'Ps.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الائتمانية، الشخصية، القدرة على التسديد، الضمانات، رأس المال، السياسة الائتمانية، النمو الديموغرافي، التضخم، الكساد.

Abstract:

This study allowed to identify the most important factors affecting credit risk .

And to achieve the objectives,we used the descriptive analytical method, by distributing a questionnaire to a sample of banks at the state of Ain Defla , we relied on the statistical analysis program for data processing, we found that there are important factor that affect the size of the credit risk, wich are the ability to pay, cuarentees, credit policy, equity capital, credit query, crisis, demographic growth and inflation .

And this is in line with the applied studies that have been examined and the methods of credit analysis, 5'Cs and 5'Ps.

Key words : The credit risk , the ability to pay , equity capital, collateral cuarentees ,credit policy , demographic growth , inflation,depression .

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
قائمة المختصرات	
قائمة الملاحق	
المقدمة	أ- ج
الفصل الأول:الجانب النظري للدراسة	
تمهيد	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	3
المطلب الأول: ماهية المخاطر الائتمانية	3
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المخاطر الائتمانية	6
المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع	10
المطلب الأول : الدراسات المحلية	10
المطلب الثاني : الدراسات العربية	11
المطلب الثالث : التعليق على الدراسات السابقة	13
خلاصة الفصل الأول	14
الفصل الثاني:الجانب التطبيقي لدراسة	16
تمهيد	17
المبحث الأول :الطريقة و الأدوات	17
المطلب الأول : الطريقة	18
المطلب الثاني : الأدوات	19
المبحث الثاني: النتائج و المناقشة	20
المطلب الأول : تحليل المعطيات الديموغرافية	20
المطلب الثاني : تحليل معطيات المحاور	26

قائمة المحتويات

خلاصة الفصل الثاني	32
الخاتمة	34
المراجع	38
الملاحق	41
الفهرس	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	يوضح إحصائيات الاستبيان	18
(2-2)	يوضح معامل الثبات ألفا كرو نباخ	19
(2-3)	**توزيع المستجوبين حسب الجنس**	20
(2-4)	**توزيع المستوجبين حسب السن**	21
(2-5)	توزيع المستجوبين حسب التخصص	22
(2-6)	توزيع المستوجبين حسب الوظيفة	23
(2-7)	توزيع المستجوبين حسب سنوات الخبرة	24
(2-8)	توزيع المستجوبين حسب البنك المستخدم	25
(2-9)	يوضح مقياس ليكرت الخماسي	26
(2-10)	يوضح تحليل المعطيات المتعلقة بالمحور الأول	26
(2-11)	يوضح تحليل المعطيات المتعلقة بالمحور الثاني	28
(2-12)	يوضح تحليل المعطيات المتعلقة بالمحور الثالث	30

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	**يمثل توزيع المستجوبين حسب الجنس**	20
(2-2)	**يمثل توزيع المستجوبين حسب السن**	21
(2-3)	**يمثل توزيع المستجوبين حسب التخصص**	22
(2-4)	**يمثل توزيع المستجوبين حسب الوظيفة**	23
(2-5)	**يمثل توزيع المستجوبين حسب سنوات الخبرة**	24
(2-6)	**يمثل توزيع المستجوبين حسب البنك المستخدم**	25

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 01	إستمارة الإستبيان	41
الملحق 02	ألفا كرو نباخ	46
الملحق 03	المعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة	46
الملحق 04	المعلومات المتعلقة بالإجابة على العبارات	48

قائمة المختصرات والرموز

المختصرات	المصطلح بالفرنسية	المعنى بالعربية
B.A.D.R	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة و التنمية الريفية
B.E.A	Banque Extérieure D'Algérie	البنك الخارجي الجزائري
B.N.A	Banque Nationale D'Algérie	البنك الوطني الجزائري
B.D.L	Banque de Développement Local	بنك التنمية المحلية
C.N.E.P	La Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط
C.P.A	Le Crédit Populaire d'Algérie	بنك القرض الشعبي الجزائري
A.G.B	BanquegolfeD'Algérie	بنك الخليج الجزائري
SPSS	Statistical package for the social sciences	الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية

مقدمة:

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل البنكي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات البنكية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، فالبنوك أصبحت اليوم تتعرض لمخاطر متنوعة تتفاوت في درجة تأثيرها من بنك إلى أخر، وإن من حسن تقييم وتحليل ودراسة مجمل المخاطر المحتملة يساعد على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق بعوائد مرضية ومخاطر متدنية، حيث أن المخاطرة الائتمانية تمثل أحد المخاطر الرئيسية خاصة من منظور لجنة بازل للرقابة المصرفية وتؤثر فيها مجموعة من العوامل من بينها رأس المال، السياسة الائتمانية، شخصية العميل وقدرته على التسديد.

وبإعتبار أن المنظومة البنكية الجزائرية عرفت إصلاحات عميقة إبتداءا من قانون النقد والقرض الصادر في 14أفريل 1990، مست العديد من الجوانب التنظيمية وأعطت لها الاستقلالية في تسيير وإدارة الائتمان ودراسة الملفات وتحديد الجدارة الائتمانية ودراسة نوع المخاطر، وهو ما يتيح لها تحديد العوامل التي تؤثر على حجم المخاطرة الائتمانية.

وعلى ضوء ما سبق نحاول بلورت معالم إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

فيما تمثل العوامل المؤثرة في حجم المخاطرة الائتمانية لدى البنوك الجزائرية العاملة بولاية عين الدفلى؟

وتتفرع تحت هذه الإشكالية التساؤولات الجزئية التالية:

- ماهي أهم العوامل المتعلقة بالبنك التي تؤثر في المخاطرة الائتمانية؟؛
- هل تؤثر العوامل المتعلقة بالعميل على حجم المخاطرة الائتمانية؟؛
- هل للعوامل الاقتصادية تأثير على حجم المخاطرة الائتمانية؟.

فرضيات البحث:

وللإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على جملة من الفرضيات كالتالي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المتعلقة بالبنك وحجم المخاطرة الائتمانية؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المتعلقة بالعميل وحجم المخاطرة الائتمانية؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية وحجم المخاطرة الائتمانية.

مبررات إختيار الموضوع:

- تعتبر الدراسات حول المخاطرة الائتمانية مدخل رئيسي لدراسة المشاكل الاقتصادية والتجارية؛
- حداثة موضوع العوامل المؤثرة في المخاطرة الائتمانية وتزايد الأبحاث حوله في معظم البلدان وفي المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية؛
- قلة الأبحاث العلمية حول هذا الموضوع في بلادنا إلى حد علمنا؛
- الموضوع قيد الدراسة له علاقة بطبيعة التخصص الذي ندرس فيه (تأمينات وبنوك)؛
- إضافة دراسة في هذا المجال لإثراء البحث العلمي والمكتبة.

أهداف البحث:

إنطلاقا من مشكلة الدراسة يمكن تحديد الأهداف التالية:

- تناول مختلف الدراسات السابقة التي مست الموضوع؛
- محاولة معرفة مختلف العوامل التي تؤثر في حجم المخاطرة الائتمانية لا سيما في عينة من البنوك على مستوى ولاية عين الدفلى.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في أن العوامل التي تم التطرق إليها تمكن البنك من التقليل في حجم المخاطرة الائتمانية وتحقيق الاستقرار له وللاقتصاد، وكذلك منح قروض ذات مخاطرة منخفضة لتشجيع الاستثمار والإنتاج فدراسة هذه العوامل مهمة جدا ليس فقط للمستثمر وإنما كذلك بالنسبة للبنك وللاقتصاد ككل.

حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** تتناول الدراسة عينة مكونة من بنوك واقعة في ولاية عين الدفلى؛
- **الحدود الزمانية:** اعتمدنا في البحث على الدراسة الإستبيانية والاستطلاعية حول أراء المهنيين في البنوك حول الموضوع، قد استغرقت الدراسة شهرا كاملا انطلاقا من 30 مارس إلى غاية 30 أفريل.

منهج البحث:

تماشيا مع طبيعة الموضوع تم تتبع المنهج الوصفي التحليلي بالنسبة لجانب الأدبيات النظرية والتطبيقية من أجل الإلمام بجوانب موضوع البحث، وفي جانب الدراسة الميدانية تم استخدام نفس المنهج من خلال إعداد استبيان لعينة من البنوك بولاية عين الدفلى بغية معرفة أهم العوامل التي تؤثر على المخاطرة الائتمانية في البنوك.

صعوبات البحث :

- قلة المراجع فيما يخص موضوع بحثنا؛
- صعوبة الحصول على بعض المعلومات من البنوك محل الدراسة؛
- عدم رغبة بعض العاملين في الإجابة على استمارة الاستبيان لأسباب مختلفة وغير موضوعية؛
- إجابات عشوائية على أسئلة المطروحة في الاستبيان من قبل بعض الموظفين في البنوك بالولاية محل الدراسة؛
- عدم استقبال بعض البنوك لنا بحجة غياب موظفي المصلحة.

هيكل البحث:

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين، الأول نظري والثاني تطبيقي وجاءت تقسيمات هذه الفصول على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** خصص للجانب النظري للدراسة وقسم هذا الفصل إلى مبحثين الأول كان بعنوان الأدبيات النظرية للدراسة والذي تناول مفاهيم حول المخاطرة البنكية والمخاطرة الائتمانية أسبابها وخصائصها ومصادرها وأما الثاني فتطرقنا من خلاله إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع؛

- **الفصل الثاني:** بعنوان الجانب التطبيقي للدراسة تم تخصيصه لدراسة الاستبيان فقسم إلى مبحثين المبحث الأول تضمن الطريقة والأدوات المستخدمة وفي المبحث الثاني تم عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

تمهيد الفصل:

تعد عمليات منح الائتمان النشاط الرئيسي لمعظم البنوك، والتي ترتبط بالعديد من العوامل التي تؤثر بدورها على المخاطرة الائتمانية، كون هذه الأخيرة من أهم المخاطر التي تواجهها هاته البنوك.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى المخاطر البنكية بصفة عامة أي من حيث مفهومها فحسب والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة من حيث مفهومها، أسبابها، خصائصها ومصادرها، وكذا أهم العوامل التي تؤثر فيها، مع التطرق إلى مختلف الدراسات السابقة التي مست الموضوع.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية.

يغطي هذا المبحث الجانب النظري والذي تم تقسيمه إلى مطلبين الأول يضم مفاهيم حول ماهية المخاطرة الائتمانية والثاني تضمن العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: ماهية المخاطر الائتمانية.

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى العديد من النقاط نذكرها فيما يلي:

أولا – تعريف المخاطر البنكية:

تعددت تعاريف المخاطر البنكية نظرا لكثرة المهتمين بالمجال البنكي، ومن أهمها مايلي:

– يمكن تعريف المخاطر بشكل عام بأنها أحد نتائج حالة عدم التأكد والتي تقاس من خلال الانحراف عن العائد المتوقع والمخاطر في البنك تنشأ نتيجة أي عملية أو قرار ائتماني ينطوي على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بالعائد وعمليا فإن جميع عمليات البنوك تقريبا يرافقها مستوى معين من عدم التأكد، وكل المخاطر تؤدي لإحتمالات تذبذب العائد وبالتالي تؤثر على أداء البنك[1].

– كما تعرف على أنها كل عملية منفذة في إطار عدم التأكد وينتج عنها ربح باحتمال او خسارة باحتمال أخر أي عبارة عن حدث أو مجموعة من الحوادث التي يكون لها أثر ايجابي أو سلبي على نتائج المؤسسة[2].

إذن يمكن القول بأن المخاطر البنكية هي الخسائر المادية أو المعنوية التي يتكبدها البنك نتيجة لقيامه بنشاط معين يتصف بعدم انتظام وتذبذب عوائده نظرا لحالة عدم التأكد من نتائجه.

ثانيا – تعريف المخاطرة الائتمانية:

يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للمخاطرة الائتمانية نذكر منها:

– تعرف مخاطر الائتمان بأنها تلك المخاطر المفترضة والمتمثلة في عدم تأكد البنك من قيام المقترض (العميل) بسداد الائتمان الذي حصل عليه في موعد استحقاقه[3].

– وهي أيضا المخاطر المرتبطة بفشل الطرف الآخر في الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها[4].

– تنشأ مخاطر الائتمان من عدم مقدرة المدين على سداد ما عليه وقت السداد وفق الشروط المتفق عليها[5].

وعليه فإن المخاطرة الائتمانية هي الخسارة المالية المحتملة الناتجة عن عدم مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة.

---

[1]: سليمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، دار المناهج، عمان، 2013، ص: 106.

[2]: ياسين العايب، **استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2007، ص: 02.

[3]: طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص:443.

[4]: رضا عبد المعطي، **إدارة الائتمان**، الطبعة الاولى، دار وائل، عمان، 1999، ص: 222.

[5]: محمد علي، **ادارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية**، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة القاهرة، 2005، ص: 26.

ثالثا- أسباب المخاطرة الائتمانية:

من خلال ما سبق يتضح أنه مهما كان المستفيد من الائتمان سواء كان شخص، منظمة أو حكومة تبقى دائما المخاطرة الائتمانية محتملة وأسبابها متعددة ويمكن تقسيمها كالتالي[1]:

1- **المخاطر العامة:** تتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية كالفيضانات والزلازل.

2- **المخاطر المهنية:** وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة التي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

3- **المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض:** وهي المخاطر الأكثر إنتشارا وتكرارا ويصعب التحكم فيها نظرا لأسبابها المتعددة التي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمها إلى عدة مخاطر[2]:

أ- **الخطر المالي:** يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها ويتم تحديد ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج وغيرها، بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.

ب- **مخاطر الإدارة:** وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة، والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة، عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال.

ج- **الخطر القانوني:** وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي:

- النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن وغيرها؛
- السجل التجاري ووثائق الإيجار والملكية.

4- خطر البلد: يظهر هذا النوع من الخطر عند تقديم ائتمان لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج.

---

[1]: جهاد حفيان، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2012، ص: 10.

[2]: محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، دار وائل، عمان، 2000، ص: 360.

رابعا – خصائص المخاطرة الائتمانية:

تتميز المخاطرة الائتمانية بمجموعة من الخصائص نذكر منها[1]:

– المخاطرة الائتمانية نوع من أنواع المخاطر البنكية التي ترتكز على عنصري الخسارة والمستقبل؛

– لا تقتصر المخاطرة الائتمانية على نوع معين من الائتمان، بل إن جميعها يمكن أن تشكل خطرا بالنسبة للبنك لكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا ترتبط بتقديم الائتمان فقط، بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه وفوائده؛

– يمكن أن تنشأ المخاطرة الائتمانية عن خلل في العملية بعد إنجاز عقدها، سواء كان المبلغ الائتماني (أصل الائتمان وفوائده) أو وقت السداد؛

– المخاطرة الائتمانية خسارة محتملة يتضرر جرائها البنك ولا يواجهها العميل، ولذا فهي تصيب كل شخص يمنح ائتمان، سواء كان بنكا، مؤسسة مالية أو منشأة تبيع لأجل؛

– للمخاطرة الائتمانية بعدين كم المخاطر ونوعيتها، أي حجم المبلغ الممكن خسارته واحتمالية التخلف عن الدفع؛

لذا تتجه البنوك نحو تحليل الائتمان لكل طلب ائتمان على حدى، لتقييم قدرة العميل على إعادة الدين، غير أن هذه المقدرة تنهار لدى العميل قبل ظهور المعلومات المحاسبية بوقت طويل.

خامسا – مصادر المخاطرة الائتمانية:

يمكن تقسيم المخاطر التي يتعرض لها الائتمان إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة نذكرها فيما يلي[2]:

1– المخاطر الخاصة "المخاطر غير النظامية": يقصد بالمخاطر غير النظامية المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة البنكية والأخطاء الإدارية، و تغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في السداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك في الأجل المتفق عليه.

2– المخاطر العامة "المخاطر النظامية": يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب الائتمان بغض النظر عن ظروف البنك وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم بالإضافة إلى تغيرات التكنولوجية.

---

[1]: أبو بكر خوالد، أمال عياري، **إدارة المخاطر الائتمانية بين المفاهيم والتجسيد**، دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول المخاطرة في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 21 –22 أكتوبر2012، ص ص: 05 – 06.

[2]: صالح مفتاح، معارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية، تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الزيتونة، عمان، 16– 17 أفريل 2007، ص:08.

فالنصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية وجزء من المخاطر الغير نظامية توضح في المعادلة التالية:

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر الغير نظامية[1].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المخاطرة الائتمانية.

سيتم من خلال هذا المطلب عرض أهم العوامل المؤثرة في المخاطرة الائتمانية

أولا – العوامل الداخلية المتعلقة بالبنك:

نذكر في العوامل الداخلية مايلي:

1– السياسة الائتمانية: يقصد بالسياسة الائتمانية للبنوك أنها الإطار العام الذي ينضم مجموعة من العوامل والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة البنكية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص[2]، ولذا كلما كانت هناك سياسة ائتمانية جيدة داخل البنك كلما قلت المخاطرة الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها البنك وبالتالي هناك علاقة عكسية بينهما.

ومن مكونات السياسة الائتمانية مايلي[3]:

- تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك؛
- تحديد أنواع الائتمان التي يمنحها البنك؛
- دراسة ملفات الائتمان؛
- الاستعلام الائتماني؛
- متابعة الائتمان.

2– رأس المال والاحتياطات: تعتبر وظيفة الحماية من الوظائف الرئيسية لرأس مال البنك واحتياطاته المتجمعة لديه بمعنى أن أي خسارة قد تحدث للبنك نتيجة منح تسهيلات يكون بإمكان رأسمال والاحتياطات تحملها دون المساس بأموال المودعين وذلك في حال كون رأسمال والاحتياطات كبيرا[4].

ولذا كلما كان رأسمال والاحتياطات كبيرا في البنك كلما كانت المخاطرة الائتمانية منخفضة، إذن هناك علاقة عكسية بينها.

3– **حجم الودائع:** لاشك في أن حجم ودائع البنك يعتبر العامل الأساسي المؤثر على قدرة البنك على منح الائتمان، فكلما كان حجم الودائع كبير كلما زادت قدرة البنك على إعطاء ائتمان لزبائنه وبالتالي تزداد نسبة عوائد

---

[1]: صالح مفتاح، معارفي فريدة، مرجع سابق، ص:09.

[2]: الحسيني فلاح، مؤيد الدوري، **إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل، عمان، 2000، ص: 34.

[3]: محسن الخضيري، **الائتمان المصرفي**، منهج متكامل في التحليل، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987، ص: 54.

[4]: محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص: 391.

وأيضا تزداد المخاطرة الائتمانية [1]، لذا نرى أن هناك علاقة طردية بين كل من حجم الودائع والقدرة على منح الائتمان والمخاطرة.

4- **موقع البنك:** يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على الائتمان الممنوح إذ أن المؤسسات الكبرى التي غالبا ما تحتاج إلى قدرة كبيرة من التمويل، تسعى إلى وجود مراكزها الرئيسية بجوار المراكز المالية التي يمكنها الاتصال بها والحصول على احتياجاتها من التمويل اللازم منها، ووضع ودائعها فيها[2]، وبالتالي كلما كان موقع البنك موقع جيد كلما قلت المخاطرة الائتمانية، إذن هناك علاقة عكسية بينهما.

5- **كفاءة وخبرة العاملين:** إن خبرة موظفي البنك مهمة في إدارة ائتمانه، فبعض مسؤولي الائتمان يمكن أن تكون لديهم خبرة جيدة في مجال الائتمان التجارية والبعض الأخر لديهم خبرة في مجال الائتمان العقارية أو الائتمان الاستهلاكي، وقد يكون تباطؤ بعض البنوك في دخول مجال معين من الائتمان ناتجا عن نقص الخبرة لدى موظفي الائتمان[3].

لذا كلما تميز المسؤولين على إدارة الائتمان بالخبرة والكفاءة في نوعية معينة من القروض كلما قلت المخاطرة الائتمانية.

ثانيا – العوامل الخارجية المتعلقة بالعميل:

نذكر في العوامل الخارجية المتعلقة بالعميل مايلي:

1- شخصية العميل وسمعته: هي أن يتمتع العميل بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية وملتزما بكافة تعهداته وحريصا على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان[4]، إذن كلما كانت شخصية العميل جيدة كلما دل ذلك على كفاءة العميل، وبالتالي تنخفض المخاطرة الائتمانية إذن هناك علاقة عكسية بين المخاطرة والشخصية.

---

[1]: فاطمة الزهراء زغاشو، **إشكالية القروض المتعثرة "دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العاوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2013، ص:17.

[2]: مي قويدر، **أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية الكبيرة والصغيرة في الأردن**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجامعة الأردنية، عمان، 2007، ص:17.

[3]: محمد عبادي، **تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية للفترة (1989- 2009)**، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج العدد 39، سبتمبر 2014، ص: 32.

[4]: أيمن زيد، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري والمجموعة العربية المصرفية الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012، ص: 26.

2- القدرة على التسديد: تعني المركز المالي للعميل أي قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القسط والالتزام بدفع الفوائد[1]، ولذا فإنه كلما كان دخل العميل مرتفع كلما استطاع تسديد مستحقاته وبالتالي تنخفض المخاطرة الائتمانية، إذن هناك علاقة عكسية بينهما.

3- رأسمال والسيولة المتوفرة: وهي تمثل صورة العميل المقترض من ممتلكات ورأس المال، وقدرة حقوق ملكيته على تغطية قيمة القرض الممنوح له، لذا فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل على التسديد[2] وبالتالي وجود رأسمال كبير بحوزة العميل يؤدي هذا إلى انخفاض المخاطرة الائتمانية لذا هناك علاقة عكسية.

4- **الرهن والضمانات المقدمة:** وهي مجموعة من الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق البنك في حال عدم مقدرة العميل على السداد[3]، ولذا كلما كانت هذه الأصول في حالة جيدة ولديها قابلية للبيع أي سهولة تسييلها كلما انخفضت المخاطرة الائتمانية إذن هناك علاقة عكسية.

5- **الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالعميل:** يتعين على الباحث الائتماني دراسة السوق تحديدا لحجمه وخصائص المستهلكين، وسلوكهم السائد وحجم الطلب على السلعة أو الخدمة، إذن تؤثر الظروف كثيرا على منح الائتمان ففي حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي تقلل البنوك من حجم الائتمان الممنوح لما لذلك من مخاطرة كبيرة، أي أنه كلما كانت هناك ظروف سيئة أو غير مستقرة كلما زادت المخاطرة الائتمانية، إذن هناك علاقة طردية بينهما.

ثالثا-العوامل الإقتصادية:

من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على المخاطرة الائتمانية مايلي:

1- عوامل ديموغرافية: يرتبط الطلب على الودائع بعوامل ديموغرافية مثل (المهنة، التعليم، الجنس) فارتفاع مستوى التعليم قد ينمي إدراك الفرد بأهمية الادخار بشكل يؤثر في نمط الإنفاق مما ينعكس في زيادة الميل للادخار وبالتالي تزيد التسهيلات وتزيد المخاطر معها.

وأيضا النمو الديموغرافي يعني تزايد عدد السكان بشكل متصاعد خلال فترة زمنية معينة وانخفاض نسبة الوفيات خلال نفس الفترة وبالتالي تكون هناك زيادة على طلب القروض مما يؤدي إلى زيادة المخاطر، وبالتالي كلما كانت العوامل الديموغرافية متزايدة أو مرتفعة كلما ارتفعت المخاطرة الائتمانية، إذن نجد علاقة طردية بينهما.

---

[1]: أيمن زيد، مرجع سابق، ص: 27.

[2]: مصطفى كمال السيد طايل، **القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص: 40.

[3]: فواز فاضل جدعان الشمري، **أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة كلية الأعمال، جامعة عمان، عمان، 2013، ص: 09.

2- النمو الاقتصادي: عبارة عن حدوث زيادة في الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية[1] وبالتالي كلما كان هناك نمو اقتصادي كلما إنخفضت المخاطرة الائتمانية.

3- الأزمات المالية: تعرف الأزمات المالية على أنها عدم قدرة المؤسسات والأفراد على سداد التزاماتهم للبنوك التجارية مما قد يؤثر على ميزانياتها، وقد تكون أزمة دين داخلية (محلية) أو خارجية (دولية) مما يؤدي إلى حدوث أزمة البنوك نتيجة انخفاض إيراداتها والتي قد تؤثر في بعض الأحيان على قدرتها في منح الائتمان[2].

و بالتالي كلما كانت هناك أزمات مالية كلما تزايدت المخاطرة الائتمانية وبالتالي تنخفض التسهيلات مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

4- **التضخم:** للتضخم جانبين وهما:

- الجانب الأول: كلما تزايد التضخم أو ارتفع معدله كلما أدى هذا إلى زيادة الأرباح وهذا يؤدي إلى زيادة التسديد مما يؤدي إلى انخفاض المخاطرة الائتمانية وبالتالي وجود علاقة عكسية؛

- الجانب الثاني: التضخم يؤدي إلى زيادة التكاليف مما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية وهذا ما يدفع بالعمال إلى المطالبة بزيادة الأجور وهذا ما يؤدي إلى زيادة التكاليف بدوره يؤدي إلى انخفاض حجم الأرباح مما يدفع بالعميل إلى عدم تسديد وبالتالي يؤدي إلى زيادة المخاطرة الائتمانية، وهنا نجد علاقة طردية بينهما.

5- الركود: يعبر عن الهبوط في النمو الاقتصادي لمنطقة أو لسوق معين وعادة سبب الهبوط في النمو الاقتصادي نابع من أن الإنتاج يفوق الاستهلاك الأمر الذي يؤدي إلى كساد البضاعة وانخفاض الأسعار والذي بدوره يصعب على المنتجين بيع المخزون ولذلك ينخفض معدل الإنتاج والذي معناه أيدي عاملة أقل، وارتفاع نسبة البطالة[3]، وبالتالي تراجع في سداد القروض نتيجة تراجع الإنتاج والدخل إذن في حالة الركود تزيد المخاطرة الائتمانية، فالعلاقة هنا علاقة طردية.

6- الكساد: هو حالة انكماش في النشاطات الاقتصادية مستمرة على مدى إحدى الاقتصاديات أو أكثر، وهو أكثر حدة من الركود، وأيضا الكساد هو انخفاض ملحوظ وواسع النطاق في النشاط الاقتصادي، ويتميز بهبوط الأسعار وتقييد الائتمان، وانخفاض الإنتاج والاستثمار، وارتفاع في مستوى البطالة، وتشهد فيها إفلاس العديد من الشركات[4].

---

[1]: فتيحة بنابي، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008، ص: 03.

[2]: عبد الرزاق حبار، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010، ص: 07.

[3]: حمزة دبار، **إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، دراسة تحليلية وفق نموذج (SWOT)** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012،،ص36.

[4]: فاطمة الزهراء زغاشو، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

ففي حالة الكساد تقل الحاجة إلى الأموال نتيجة عزوف المستثمرين عن الاستثمار لأسباب متنوعة خاصة ما تعلق منها بارتفاع أسعار الفائدة، سوء الأحوال الاقتصادية، إذن في حالة الكساد تزيد المخاطرة الائتمانية ومنه نرى أن هناك علاقة طردية بينهما.

7- **أسعار الفائدة:** تعد إحدى أكثر العوامل التي تتأثر بها إيرادات البنك لأنها ذات تأثير مباشر على عوائده، إذ يتعرض للخسارة نتيجة المفارقة في أسعار الفوائد في السوق، كما أن عدم تناسب توقيت تقديم الائتمان مع توقيت تلقي الودائع يجعل أرباح البنك عرضة للتقلب تبعا لتقلبات أسعار الفائدة[1]، وكلما كان الفرق بين معدل أسعار الفائدة على الائتمان ومعدل أسعار الفائدة على الودائع أكبر كلما كان باستطاعة البنك أن يحقق أرباحا أكثر.

لذا نرى أنه كلما كانت أسعار الفائدة في تذبذب أي غير مستقرة كلما كانت هناك مخاطرة ائتمانية إذن هناك علاقة طردية بينهما.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع.

ما يميز هذا الموضوع أنه حديث الدراسة في العالم العربي وكذا قلت البحوث فيها خاصة بالنسبة للمقالات والمذكرات، وعليه سنحاول فيما يلي أن نقوم بعملية عرض جزء لأهم الدراسات، والأبحاث التي بحوزتنا ذات صلة بموضوع الدراسة، حيث تم تقسيم الدراسات المتوصل لها إلى ثلاثة مطالب فخصص المطلب الأول للدراسات المحلية والمطلب الثاني للدراسات العربية أما المطلب الثالث خصصناه للتعليق على الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات المحلية.

أولا – دراسة فاطمة بن شنة (إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية) مذكرة ماجستير في علوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بورقلة سنة 2010، التي تهدف إلى إبراز الإطار العام لإدارة المخاطر، ومحاولة فهم وتحليل معايير لجنة بازل الدولية لإدارة المخاطر والحد من تعثر الديون، كما تؤكد أهمية مقررات لجنة بازل 2 في وضع مناهج تعمل على ضبط العمل المصرفي في معالجة مخاطر الائتمان على نحو يضمن السلامة للمراكز المالية للبنوك ويحول دون تعثرها، ومحاولة تطبيق منهج التصنيف الداخلي المقترح من قبل لجنة بازل في تقييم مخاطر الائتمان، والوقوف على أسباب تعثر القروض في البنوك الجزائرية والسبل الكفيلة لمعالجة المشكلة، حيث توصلت إلى أن البنوك تقوم بتقييم محفظة قروضها بصفة دورية للاطلاع على نشاطها الائتماني ومؤشرات تعثرها وذلك من خلال: معرفة فئات المقترضين الأكثر تعثرا من حيث طبيعة نشاطهم وقدراتهم في إدارته، حجم و نسبة القروض المتعثرة في كل قطاع وفي كل نوع من أنواع القروض وكذا ضرورة وجود تكامل بين التحليل المالي والتحليل الإحصائي وذلك لتفادي القصور الناجم عن استخدام التحليل المالي بمفرده لتقييم مخاطر الائتمان.

---

[1]: سمير الخطيب، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك**، منهج علمي وتطبيق علمي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص:238.

ثانيا – دراسة أيمن زيد بعنوان (إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل) دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري والمجموعة العربية المصرفية الجزائرية، فالدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، سنة 2013، هدفت هذه الدراسة إلى تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الجزائرية وفق إدارة حديثة ومتطورة للمخاطر المصرفية، وتقييم إستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبعها المصارف التجارية التي تهدف إلى الحفاظ على متانة رأس المال، وذلك بتحديد المقومات اللازمة في المصارف لتطبيق الأساليب المعاصرة والواردة في اتفاقية بازل، وأخيرا التعرف على نظم الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف وتقييم قدرتها على الرصيد وقياس المخاطر المتوقعة والمخاطر الحقيقة.

وقد توصل الباحث لعدد من النتائج منها:

– البنوك الجزائرية تجربة في التعامل مع متطلبات لجنة بازل في إطار الاتفاقية الأولى الخاصة بكفاية رأس المال والصادرة سنة 1988، وهو ما يمكنها من مواصلة العمل في إطار تكييف نشاطها المصرفي مع اتفاقية بازل اثنان؛

– توفر الجهاز المصرفي الجزائري على قاعدة من الأنظمة التشريعية والتنظيمية المصرفية المهمة خاصة المتعلقة بالرقابة المصرفية وهي أصلا مستوحاة من توصيات لجنة بازل حيث يتبين ذلك من خلال العديد من أوجه التشابه بين القواعد الاحترازية المحلية وتلك الخاصة باللجنة؛

– احترام البنوك الجزائرية لنسبة الملاءة المحددة ب 8 % كحد أدنى من طرف لجنة بازل خلال 2003 وهو ما يدل على إمكانية مواصلة العمل المصرفي المحلي مع متطلبات لجنة بازل بفتح مجالات وورشات عمل أخرى؛

– وجود هيئات رقابية تتمتع بصلاحيات مهمة في مجال المراقبة المصرفية تتمثل في بنك الجزائر، مجلس النقد والقرض، اللجنة المصرفية، وهي هيئات لها من الخبرة ما يمكنها من إتمام عملها بنجاح.

المطلب الثاني: الدراسات العربية.

أولا – دراسة لما محمد جميل عمر، جاءت تحت عنوان (المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة " 1988 – 2002") وهذه الدراسة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل المصرفي في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة آل البيت، سنة 2004، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل اثر المخاطر المصرفية على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك الأردنية خلال تلك الفترة لاعتبارها تتعلق بتوفر البيانات للباحثة وذلك لبيان مدى تأثير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية.

فتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج من بينها:

– استحواذ البنك العربي على الحصة الأكبر من حجم التسهيلات لدى البنوك التجارية بالمقارنة مع البنوك الأخرى محل الدراسة؛

– ازدياد الائتمان الممنوح من قبل البنوك المرخصة في بند القروض والسلف على حساب التناقص في كل من بند الجاري مدين والكمبيالات؛

– تستخدم البنوك التجارية الأردنية نمط التحليل الائتماني المتعلق بتحليل إلى(5'Cs) ويمتاز البنك العربي وبنك الإسكان باستخدام نماذج تصنيف العملاء (RISK RATING)؛

– تؤدي زيادة مخاطر الفائدة إلى تخفيض حجم التسهيلات الائتمانية لدى البنك العربي؛

– بالنسبة لمخاطر الائتمان تؤدي زيادتها إلى تخفيض حجم التسهيلات لدى البنك القاهرة، عمان وذلك أن زيادة هذه المخاطر تؤدي لزيادة احتمالية التعثر مما يقلل من الاستثمار في القروض.

ثانيا – دراسة صديق توفيق نصار(العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة) دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة، وهي رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، 2005

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت المصارف العاملة في قطاع غزة سواء التجارية منها أو الإسلامية تستخدم أية عوامل عند اتخاذها قرار بمنح التسهيلات الائتمانية المباشرة للعملاء، ومعرفة مدى التطابق أو الاختلاف فيما بينها من حيث استخدام تلك العوامل من خلال المقارنة بينها، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– أن المصارف التجارية والمصارف الإسلامية رغم أنها تستخدم مجموعة من العوامل في عين الاعتبار عند اتخاذ قرار منح الائتمان للعملاء، إلا أنها تختلف بجوهرها فيما بينها حول درجة استخدامها لمجموعة من العوامل المتعلقة بشخصية العميل؛

– أن المصارف التجارية والمصارف الإسلامية تختلف بجوهرها فيما بينها حول العوامل الخاصة بالمصرف.

ثالثا – دراسة إيمان انجرو (التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض) البنك الصناعي السوري نموذجا مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007، تهدف الباحثة في هذه الدراسة إلى شرح مفهوم الائتمان وأسسه معاييره وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب، و كذلك تهدف إلى إبراز أهمية متابعة الائتمان بعد منحه للتحقق من استمرار العميل في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة وكذلك الفوائد في حدود الجدول الزمني المحدد حسب شروط القرض وذلك لأهمية الدراسات الائتمانية والتحليل المالي في الوقاية من أخطار الديون المتعثرة وحماية حقوق البنوك من الضياع.

وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

– البنك الصناعي هو البنك المعني بدعم الصناعة المحلية وزيادة حجم الإقراض وتقديم المزيد من التسهيلات وكذلك تحسين مقدار الودائع المصرفية على الرغم من أن البنوك مازالت تعاني من نقص الودائع؛

– يعتمد البنك الصناعي على الضمانات، إلا أنها لا تصلح أساسا لمنح الائتمان من عدمه، كما لا يطلب البنك الصناعي من مقدمي طلبات الاقتراض إرفاقها بقوائم مالية؛

– عدم قدرة الباحثة عل تطبيق أسلوب النسبة المئوية للمبيعات وذلك لتحديد الاحتياطات المالية للعميل، ويعود قصور المعلومات المالية المعدة من قبل البنوك عن العملاء.

المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة

بعد العرض والتحليل المفصل للدراسات المحلية والعربية التي أجريت نجد بأن هناك مواطن تشابه واختلاف نذكرها فيما يلي:

أولا: أوجه التشابه:

تتشابه دراستنا مع الدراسات السابقة في كونها تطرقت إلى نماذج المعايير الائتمانية وكذلك توافقت من حيث الأسلوب المستخدم والمتمثل في الأسلوب الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة.

ثانيا: أوجه الاختلاف:

نجد أنها اختلفت فيما بينها نتيجة لاختلاف الأزمنة والأمكنة التي تمت فيها الدراسة كما اختلفت الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات السابقة فهناك من قامت بدراسة حالة، وهناك من استخدم الاستبانة من أجل الإجابة على تساؤلاته، كما اختلفت من حيث النتائج المتوصل إليها فنجد دراسات ركزت على مجموعة من النسب المالية للتنبؤ بفشل المصارف، وأخرى ركزت على أهمية التحليل المالي من أجل تقليل المخاطر الائتمانية كما اختلفت في عينة البنوك محل الدراسة كون بعضها عامة والبعض الأخر خاصة.

خلاصة الفصل:

على ضوء الجانب النظري للدراسة تم التطرق إلى مجموعة من المفاهيم السالفة الذكر التي جاءت في المبحث الأول والتي من خلالها وجدنا بأن المخاطرة الائتمانية من المخاطر الرئيسية التي تؤثر على البنوك التجارية وأيضا ركزنا فيه على العوامل التي تمس المخاطرة الائتمانية وبصفة عامة توصلنا إلى النتائج التالية:

– العوامل المتعلقة بالبنك المتمثلة في السياسة الائتمانية، رأس المال والاحتياطات، حجم الودائع، موقعه وكفاءة وخبرة العاملين فيه تؤثر في المخاطرة الائتمانية وبالتالي ارتفاع هاته العوامل يؤدي إلى انخفاضها، فهناك علاقة عكسية بين هذه العوامل والخاطرة الائتمانية؛

– تؤثر العوامل المتعلقة بالعميل المنحصرة في الشخصية، القدرة على التسديد، رأس المال الخاص به، الضمانات وما يحيط به من ظروف ، فكلما كانت هاته العوامل جيدة كلما قلت المخاطر، لذا توجد علاقة تأثير بين العوامل المذكورة وبين المخاطرة الائتمانية؛

– تؤثر العوامل الاقتصادية والتي ذكرنا منها العوامل الديموغرافية، النمو الاقتصادي، الأزمات المالية، التضخم الكساد، الركود وأسعار الفائدة، فكلما كانت هذه العوامل مرتفعة كلما زادت المخاطر الائتمانية على مستوى البنك فالعلاقة هنا طردية بين المتغيرين.

أما في المبحث الثاني حاولنا الإلمام بمختلف الدراسات السابقة التي بحوزتنا والتي لها علاقة بموضوعنا تم من خلاله استعراض أهم جوانب هذه الدراسات والمتمثلة في الهدف منها وأهم النتائج المتوصل لها، وأخيرا قمنا بمقارنة دراستنا مع الدراسات السابقة من أجل إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينهما، فوجدنا أنها تتشابه من حيث المنهج المتبع وكذا من حيث نماذج المعايير الائتمانية، وكان هناك اختلاف من حيث الزمان والمكان الذي تمت فيه الدراسة ومختلف النتائج المتوصل إليها وكذلك حجم العينة المدروسة.

ولإسقاط مختلف ما جاء في هذا الفصل سنتناول دراسة العوامل المؤثرة على المخاطرة الائتمانية في دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية.

تمهيد الفصل:

ينبغي لمعالجة وتحليل الجانب النظري إسقاطه على الجانب التطبيقي، فإننا من أجل هذا سنقوم باختيار عينة من البنوك على مستوى ولاية عين الدفلى وتوزيع استمارات استبيان لهم قصد الإجابة عليها، ولمزيد من التفاصيل في هذا الإطار سنتناول مبحثين:

- المبحث الأول: الطريقة والأدوات؛
- المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات.

يتعين علينا في هذا المبحث التطرق إلى طريقة جمع المعلومات، عينة ومجتمع الدراسة وكذا الأدوات المستخدمة لمعالجة هذه المعطيات المجمعة.

المطلب الأول: الطريقة.

يحتوي هذا المطلب على ثلاثة نقاط أساسية الأولى متعلقة بمنهج الدراسة أما الثانية فتطرقنا فيها إلى مجتمع وعينة الدراسة وطريقة جمع وتلخيص المعطيات، بينما النقطة الثالثة تم فيها تحديد أداة الدراسة الرئيسية ومصادر الحصول على المعلومة.

أولاً: منهج الدراسة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تهدف إلى تحليل العوامل المؤثرة في المخاطرة الائتمانية من خلال جمع البيانات عن طريق إستبانة تم تصميمها لهذا الغرض.

ثانيا:اختيار مجتمع وعينة الدراسة.

تتكون عينة الدراسة من الموظفين والمسؤولين العاملين بمصلحة الائتمان في البنوك العاملة في ولاية عين الدفلى لكون الدراسة تهدف إلى دراسة العوامل المؤثرة على المخاطرة الائتمانية.

ونظرا لكون أن عينة الدراسة تتشكل من عدد الأفراد العاملين بمصلحة الائتمان في البنوك، والذين لا يتعدون في الغالب ثلاثة موظفين أو أقل من ذلك على مستوى كل بنك والذين يمثلون منهجياً عينة الدراسة فقد قمنا باختيار عينة الدراسة واقتصرت على فروع البنوك العاملة بولاية عين الدفلى وعددها أربعة عشر فرع وهي كالتالي:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)؛
- بنك التنمية المحلية (BDL)؛
- البنك الوطني الجزائري (BNA)؛
- البنك الخارجي الجزائري (BEA)؛
- بنك الخليج الجزائري (AGB)؛
- بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA).

قمنا بتوزيع ستة وثلاثون استمارة شملت جميع الموظفين والمديرين بمصلحة الائتمان، حيث اعتمدنا على طريقة التسليم المباشر للاستبيان.

جدول رقم(1-2): يوضح إحصائيات الاستبيان

الاستبيان	العدد	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة	36	%100
عدد الاستبيانات الملغاة	00	%00
عدد الاستبيانات الصالحة	36	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثالثا: أداة الدراسة الرئيسية.

تم الاستعانة بالاستبيان كأداة من أدوات جمع البيانات الأولية اللازمة، كونه ذو أهمية في توفير الوقت والجهد على الطالب، حيث تم تصميمه ليتم توجيهه إلى إطار الموظفين العاملين في مصلحة الائتمان على مستوى الفروع البنكية، ولقد تم بناء وتطوير الاستبيان بالاعتماد على الإطار النظري للدراسة وعلى ضوء المراجعة الشاملة للدراسات السابقة، التي تناولت موضوع المخاطر البنكية وإدارتها ذات الصلة بالموضوع كما تم الاستعانة بآراء بعض الأساتذة الجامعيين وبعض الموظفين في البنوك وقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين كالتالي:

1- القسم الأول: العوامل الديموغرافية.

يتكون من المعلومات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة ويحتوي على ستة فقرات تمثلت في الجنس الفئة العمرية، التخصص العلمي، الوظيفة بالإضافة إلى الخبرة المهنية والبنك المستخدم؛

2- **القسم الثاني: عبارات الاستبيان.**

هي عبارات متعلقة بالعوامل المؤثرة في حجم المخاطرة الائتمانية تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور وهي كالتالي:

- المحور الأول: عوامل متعلقة بالبنك ويتكون من إثني عشر سؤال؛
- المحور الثاني: عوامل متعلقة بالعميل ويتكون من أربعة عشر سؤال؛
- المحور الثالث: عوامل متعلقة بالاقتصاد ويتكون من تسعة أسئلة.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة.

أولا -البرامج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

بعد استرجاعنا لإستمارات الاستبيان قمنا بتفريغ المعلومات والبيانات الموجودة بها في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 16)، للحصول على مخرجات لجميع عباراته ومحاوره ومعرفة مدى موافقة أفراد عينة الدراسة عليها، فقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- معامل الثبات ألفا كرو نباخ؛
- النسب المئوية والتكرارات؛

- الوسط الحسابي؛
- الانحراف المعياري؛
- درجة ليكرت.

وبعدها قمنا بإستخدام برنامج الجداول الإلكترونية Excel حيث ساعدنا البرنامج في ترجمة البيانات في شكل دوائر نسبية وأعمدة بيانية.

ثانياً- صدق وثبات أداة الدراسة:

يقصد بصدق الإستبانة أن تكون إستبانة الدراسة قادرة على قياس ما وضعت لأجله بما يحقق أهداف الدراسة ويجيب على أسئلتها وفرضيتها من خلال طريقتين كما يلي:

1- صدق المحتوى:

تم عرض الإستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين من أجل الاسترشاد بآرائهم حول الأسئلة والعبارات التي تضمنتها إستبانة الدراسة، وقد تم الأخذ بآراء المحكمين حيث تم حذف بعض عباراتها التي لا ترتبط بموضوعها كما تم تعديل بعض العبارات الأخرى وإعادة تصنيف بعضها في المجالات التي تضمنتها إستبانة الدراسة حتى تم التوصل إلى الصورة النهائية للإستبانة.

2- ثبات وصدق أداة الدراسة:

من أجل تقييم وقياس ثبات أراء أفراد العينة، قمنا بحساب (ألفا كرو نباخ) حيث حصل كل محور من محاور الاستبيان على القيم الموضحة في الجدول التالي.

جدول رقم(2-2): يوضح معامل ثبات ألفا كرو نباخ

المحاور	عدد العبارات	قيمة ألفا كرو نباخ	الصدق
عوامل متعلقة بالبنك A1	12	0,704	0,83
عوامل متعلقة بالعميل A2	14	0,828	0,909
عوامل متعلقة بالاقتصاد A3	9	0,718	0,847
جميع المحاور	35	0,859	0,926

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من الجدول أعلاه يتضح لنا بأن قيمة ألفا كرو نباخ الكلية تساوي إلى 86 بالمئة وقيمة الصدق ب 0,926 وهذا يدل على أن هناك إتساق بين العبارات قوي جدا وبالتالي يمكننا الاستمرار في تحليل العبارات أي يوجد صدق وثبات الاستبيان.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج.

سنقوم في هذا المبحث بعرض وتحليل البيانات وأيضا التطرق إلى عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها وهذا من خلال مطلبين الأول حول المعطيات الديموغرافية والثاني حول محاور الاستبيان.

المطلب الأول: تحليل المعطيات الديموغرافية.

سنعرض من خلال هذا المطلب توزيع المعطيات الديموغرافية التي وردت في الاستبيان والمتمثلة فيما يلي:

1- الجنس:

جدول رقم (3- 2): توزيع المستجوبين حسب الجنس.

الجنس	التكرارات	النسبة
ذكر	22	%61,1
أنثى	14	%38,9
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

يلاحظ من الجدول رقم (3 – 2) أن مجتمع الموظفين العاملين في البنوك بولاية عين الدفلى معظمه من جنس الذكور فبلغت النسبة 61,1 بالمئة من إجمالي مجتمع الدراسة، وأما نسبة الإناث فبلغت 38,9 بالمئة يعني هذا أن الإناث نسبتهن قليلة بالنسبة للذكور، ويمكن صياغة هذا في الشكل التالي.

الشكل رقم (1-2) : توزيع المستجوبين حسب الجنس.

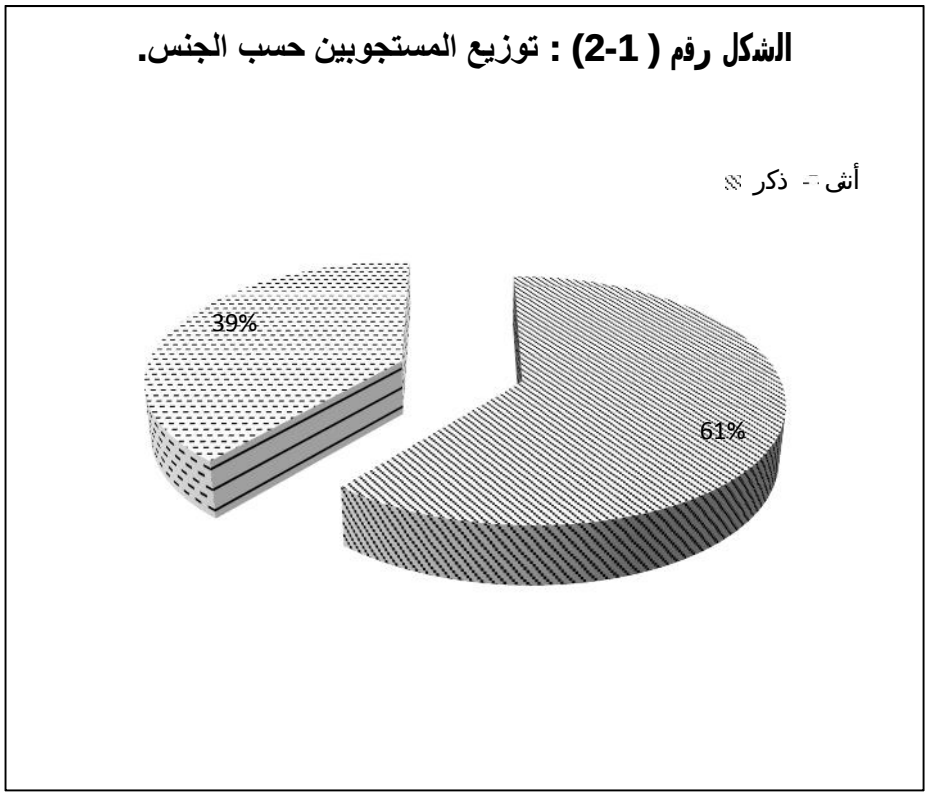

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Excel.

2- السن:

جدول رقم (4- 2): توزيع المستجوبين العينة حسب السن.

السن	التكرار	النسبة
من 20- 30 سنة	10	%27,8
من 31- 40 سنة	14	%38,9
من 41- 50 سنة	9	%25
أكثر من 50 سنة	3	%8,3
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

يوضح الجدول رقم (4- 2) أن حيث أكبر نسبة سجلت في الفئة بين 31- 40 سنة بلغت نسبة الأفراد في هذه الفئة 38,9 بالمئة، تليها نسبة 27,8 التي كشفتها الفئة بين 20- 30 سنة، فيما بلغت نسبة الأفراد في الفئة 41 – 50 نسبة 25 بالمئة، وأصغر نسبة سجلت في الفئة أكثر من 50 سنة حيث قدرت 8,3 بالمئة، و يفسر إرتفاع الفئة بين سن 31 و40 سنة وهذا ما سيوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (2-2): توزيع المستجوبين حسب السن.

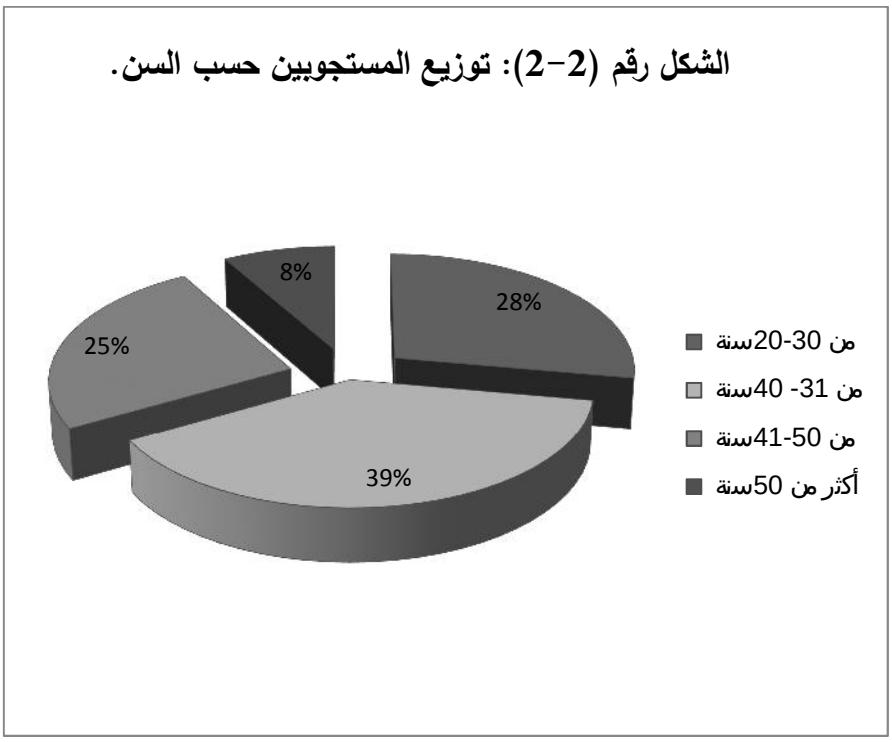

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Excel.

3- التخصص:

جدول رقم (5-2): توزيع المستجوبين حسب التخصص.

التخصصات	التكرارات	النسبة
مالية وبنوك	26	%72,2
محاسبة	6	%16,7
إدارة الأعمال	3	%8,3
تخصص أخر	1	%2,8
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

من خلال الجدول رقم (5-2) نلاحظ أن نسبة 72,2 بالمئة من المجموع الكلي للعينة متحصلة على تخصص مالية وبنوك يدل هذا على تلاءم طبيعة العمل مع تخصص الموظفين، أما بالنسبة لتخصص محاسبة نسبته 16,7 بالمئة وتخصص إدارة الأعمال نسبته 8,3 بالمئة، وفي الأخير نسبة 2,8 بالمئة لتخصص أخر ويمكن صياغة ماسبق في الشكل التالي.

الشكل رقم (2-3): توزيع المستجوبين حسب التخصص.

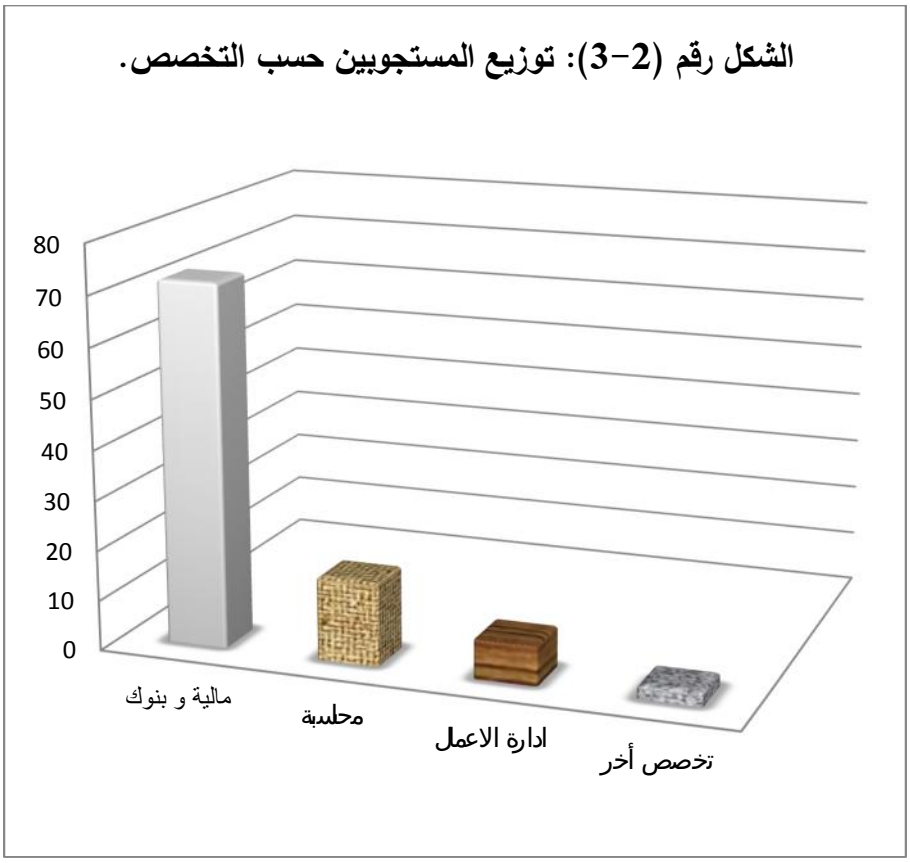

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Excel.

4- الوظيفة:

جدول رقم (6- 2): توزيع المستجوبين حسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرارات	النسبة
مدير الائتمان	6	%16,7
موظف الائتمان	30	%83,3
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

من خلال الجدول رقم (6- 2) نلاحظ أن نسبة 83,3 بالمئة هم موظفوا الائتمان، ونسبة 16,7 بالمئة كانت لمديري الائتمان في البنك، هذا راجع لأن كل مصرف يحتوي على مسؤول واحد في مصلحة الائتمان ويمكن صياغة هذا في الشكل التالي.

الشكل رقم (4- 2): توزيع المستجوبين حسب الوظيفة.

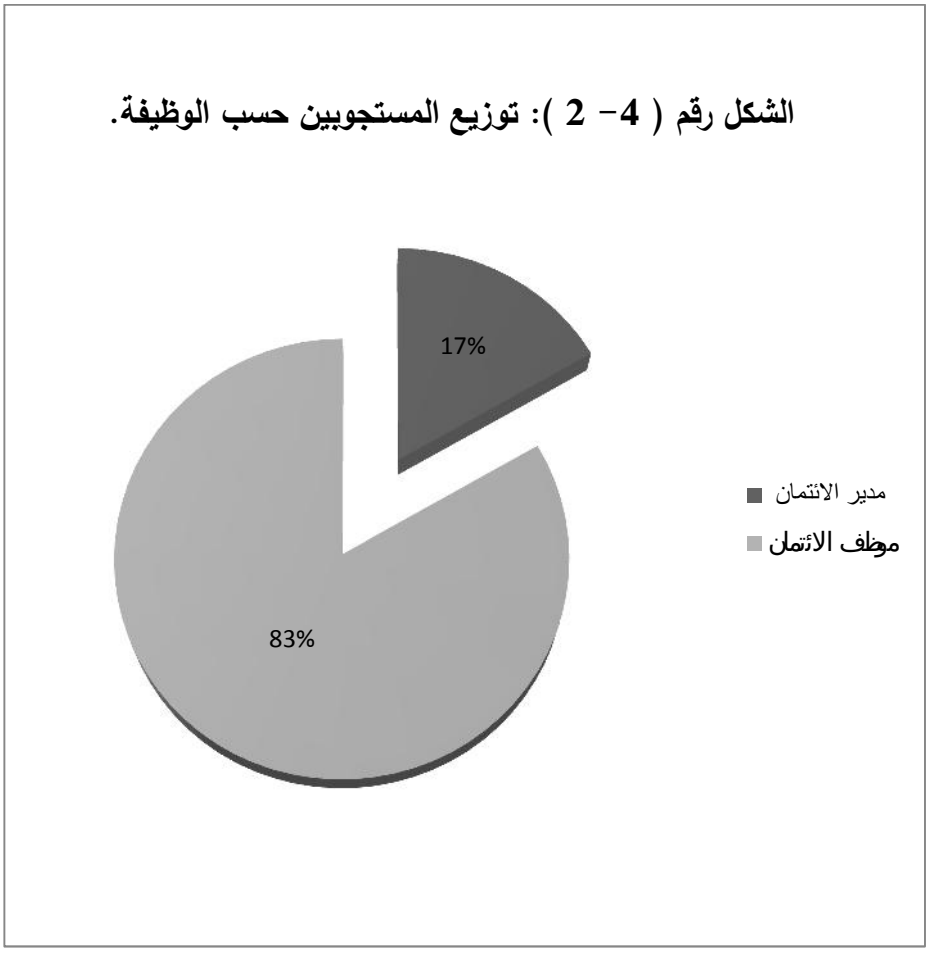

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Excel.

5- سنوات الخبرة:

جدول رقم (7- 2): توزيع المستجوبين حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة
من 1- 3 سنوات	7	%19,4
من4- 6 سنوات	11	%30,6
من7- 10 سنوات	8	%22,2
اكثر من 10 سنوات	10	%27,8
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

من خلال الجدول رقم (7- 2) نلاحظ أن نسبة 30,6 بالمئة من الموظفين داخل البنك لديهم خبرة مابين 4- 6 سنوات، تليها نسبة الأفراد الذين تجاوزت مدة عملهم أكثر من 10 سنوات نسبتهم 27,8 بالمئة يدل هذا على الأقدمية في مجال العمل مما يساعدهم على تحديد العوامل المؤثرة في المخاطرة الائتمانية، ثم تليها نسبة 22,2 بالمئة التي تخص الأفراد الذين قدرت سنوات خبرتهم ما بين 7- 10 سنوات، وفي الأخير نجد نسبة 19,4 بالمئة للعمال ذوي الخبرة ما بين 1- 3 سنوات ونستطيع صياغة هذا في الشكل الأتي.

الشكل رقم (5- 2) : توزيع المستجوبين حسب سنوات الخبرة.

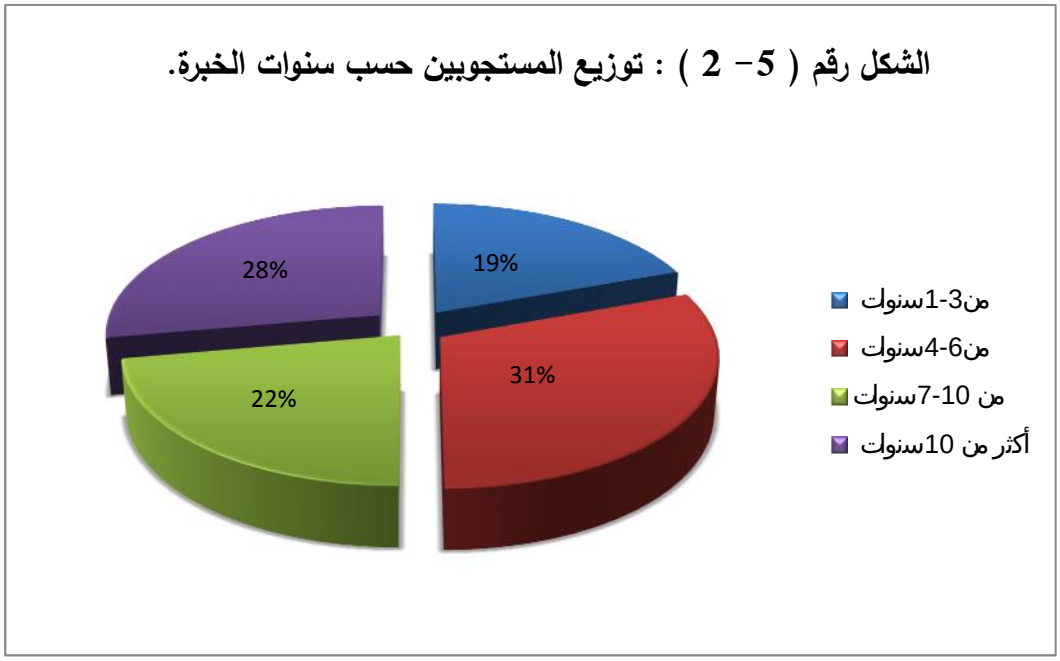

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Excel.

6- البنك المستخدم:

جدول رقم (8- 2): توزيع المستجوبين حسب البنك المستخدم.

البنوك	التكرارات	النسبة
BNA	6	%16,7
BADR	17	%47,2
CPA	3	%8,3
CNEP	2	%5,6
BEA	3	%8,3
BDL	3	%8,3
AGB	2	%5,6
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

من خلال الجدول رقم (8- 2) نلاحظ أن نسبة 47,2 بالمئة من المجموع الكلي للعينات كانت خاصة ببنك BADR نظرا لكثرة فروعه بالولاية لأنها تمول القطاع الفلاحي وكذا لأنها منطقة فلاحية بإمتياز، ثم تليها نسبة 16,7 بالمئة والتي خصت بنك BNA، ونسبة 8,3 بالمئة خصت كل من البنوك الثلاثة التالية CPA، BEA وBDL، أما النسبة الأخيرة 5,6 بالمئة فكانت من نصيب البنكين AGB وCNEP.

الشكل رقم (6- 2): توزيع المستجوبين حسب البنك المستخدم.

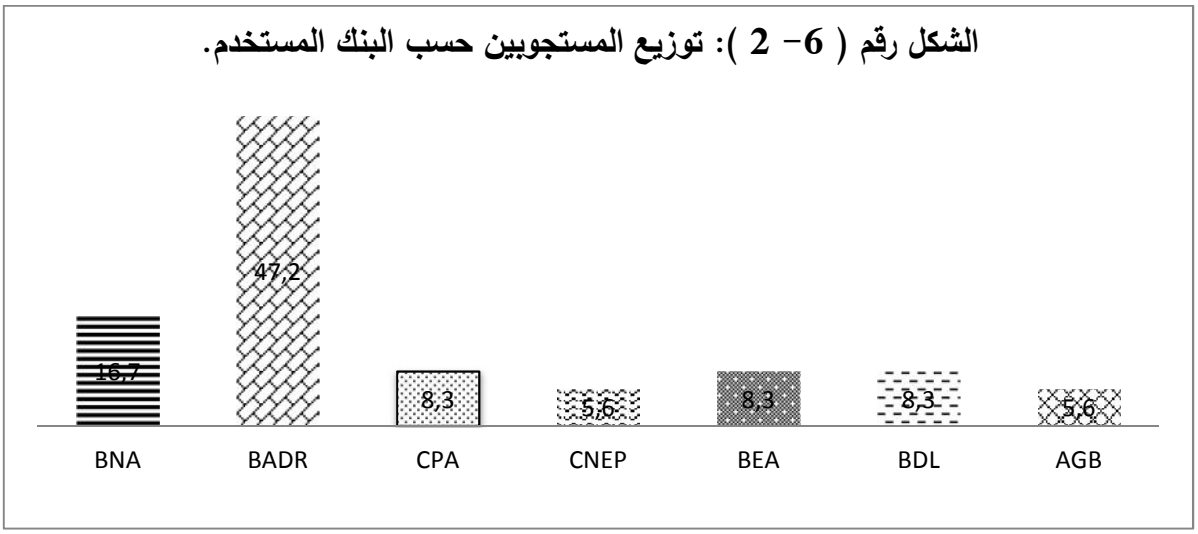

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Excel.

المطلب الثاني: تحليل معطيات المحاور.

أولا: تحليل المعطيات بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي.

تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي(Likert) والسبب في ذلك كونه من أكثر المقاييس استخداما لقياس آراء العاملين في المصارف لسهولة فهم توازن درجاته، حيث يشير أفراد العينة الخاضعة للاختبار عن مدى موافقتهم على كل عبارة من العبارات التي يتكون منها مقياس الاتجاه المقترح، وقد ترجمت الإجابات على النحو التالي:

جدول رقم (9- 2): يوضح مقياس ليكرت الخماسي.

التصنيف	غير موافق إطلاقا	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماما
الوزن	1	2	3	4	5
الدرجة	1,79 -1	2,59 -1,80	3,39 - 2,60	4,19 -3,40	5 -4,20

ثانيا:عرض وتحليل معطيات المحاور.

1- تحليل المعطيات المحور الأول (عوامل داخلية المتعلقة بالبنك):

جدول رقم (10- 2): يوضح تحليل المعطيات المتعلقة بالمحور الأول.

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة
		التكرار							
		النسبة							
01	وجود سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة ومسطرة عند إدارة الائتمان.	9	20	4	3	0	3,97	0,845	موافق
		25	55,6	11,1	8,3	0			
02	وضع سياسة ائتمانية تحدد تركز القروض و نوع الضمانات المقبولة من طرف العميل .	7	18	8	2	1	3,78	0,929	موافق
		19,4	50	22,2	5,6	2,8			
03	يحدد البنك من خلال سياسته الائتمانية سقف معين للقروض الممنوحة ولا يتم تجاوزها.	13	20	1	2	0	4,22	0,76	موافق تماما
		36,1	55,6	2,8	5,6	0			
04	وضع إرشادات وإجراءات ضمن السياسة الائتمانية في حالة مماطلة العميل عن السداد.	10	17	5	4	0	3,92	0,937	موافق
		27,8	47,2	13,9	11,1	0			

05	تضع السياسة الائتمانية إجراءات لدراسة ملفات القروض.	10	19	4	3	0	4	0,862	موافق
		27,8	52,8	11,1	8,3	0			
06	يقوم البنك بجمع المعلومات عن طالب الائتمان عن طريق الاستعلام الائتماني.	8	14	11	3	0	3,75	0,906	موافق
		22,2	38,9	30,6	8,3	0			
07	يقوم البنك بزيارات ميدانية للعميل للتعرف على أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية.	6	16	7	7	0	3,58	0,996	موافق
		16,7	44.4	19,4	19.4	0			
08	قيام البنك باستخدام نماذج المعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل المالي.	7	19	6	4	0	3,81	0,889	موافق
		19,4	52,8	16,7	11,1	0			
09	كفاءة العنصر البشري (الموظفين) تلعب دور كبير في تقليل المخاطر داخل البنك.	10	20	4	1	1	4,03	0,878	موافق
		27,8	55,6	11,1	2,8	2,8			
10	توظيف عمال ذوي خبرة ودراية بالنشاط الذي يقومون به.	1	16	8	0	0	4,11	0,747	موافق
		33,3	44,4	22,2	0	0			
11	تمتع الموظفين بشهادات أكاديمية و حصولهم على دورات تدريبية يمكنهم من مواجهة المخاطر.	12	18	5	0	1	4,11	0,854	موافق
		33,3	50	13,9	0	2,8			
12	يلعب رأس مال المصرف دور كبير في مواجهة المخاطر الائتمانية.	11	12	10	1	2	3,81	1,091	موافق
		30,6	33,3	27,8	2,8	5,6			
13	يأخذ البنك بعين الاعتبار حجم الودائع عندما يقوم بعملية الإقراض.	14	13	7	2	0	4,08	0,906	موافق
		38,9	36,1	19,4	5,6	0			
14	يحدد موقع البنك بدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة.	5	16	12	2	1	3,61	0,903	موافق
		13,9	44,4	33,3	5,6	2,8			
المحور الأول							**3,84**	**0,503**	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول رقم(10- 2) اتضح لنا مايلي:

- العبارات من 01 إلى 05 هي عبارات متعلقة بالسياسة الائتمانية في البنك وقعت ضمن المجال الايجابي إذ بلغت متوسطاتها الحسابية 3,97، 3,78، 4,22، 3,92، 4 على التوالي بحيث كانت انحرافاتها المعيارية كما يلي

0,845، 0,929، 0,76، 0,937، 0,862 على الترتيب ومن خلال هذا نلاحظ بأن السياسة الائتمانية للبنك تؤثر على حجم المخاطرة الائتمانية؛

- العبارة 06 و07 متعلقة بالاستعلام الائتماني عن العميل، حيث بلغت متوسطاتها الحسابية 3,75 و3,58 على الترتيب، أما انحرافتها المعيارية فقدرت 0,906 و0,996 على التوالي لذا نرى بأنها تدور حول الموافقة وبالتالي نقول بأن الاستعلام الائتماني يؤثر في حجم المخاطرة الائتمانية؛

- العبارة 08 متعلقة باستخدام نماذج المعايير الائتمانية، متوسطها الحسابي بلغ 3,81 بانحراف معياري 0,889 كانت اغلب إجابات الموظفين عليها بالموافقة، وبالتالي نرى بأن من المهم استخدام هذه النماذج في البنوك أي أن لها تأثير على حجم المخاطر الائتمانية؛

- العبارات من 09 إلى 11 متعلقة بكفاءة العنصر البشري العامل بالبنك، كانت متوسطاتها الحسابية كما يلي 4,03، 4,11، 4,11 على الترتيب، بانحرافات معيارية 0,878، 0,747 و0,854 على التوالي وهذا ما دل على الموافقة من قبل أفراد العينة، مما يعني أن وجود كفاءة وخبرة جيدة للعنصر البشري تساعد البنك على مواجهة المخاطر الائتمانية وبالتالي تؤثر على حجمها في البنك؛

- العبارة 12 المتعلقة برأس مال البنك بمتوسط حسابي 3,81 وانحراف معياري قدر ب 1,091 وحضت بالموافقة من قبل العاملين بالبنك، مما يدل على أن رأس مال البنك مهم في التأثير على المخاطر الائتمانية؛

- العبارة 13 تتعلق بحجم الودائع في البنك، قدر متوسطها الحسابي ب 4,08 وانحراف معياري 0,906 وتمت الموافقة عليها وبالتالي يؤثر حجم الودائع على المخاطرة الائتمانية؛

- العبارة 14 تتعلق بموقع البنك، بلغ متوسطها الحسابي ب 3,61 وانحرافها المعياري قدر ب 0,903 وقعت هذه العبارة ضمن المجال الإيجابي، لذا نرى أن موقع البنك له تأثير على حجم المخاطر.

2- تحليل معطيات المحور الثاني (عوامل داخلية متعلقة بالعميل):

جدول رقم (11- 2): يوضح تحليل المعطيات المتعلقة بالمحور الثاني.

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق اطلاقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة
		التكرار							
		النسبة							
01	يهتم البنك بالعوامل المميزة لشخصية العميل مثل: المصداقية والنزاهة والأمانة.	14	16	5	1	0	4,19	0,786	موافق
		38,9	44,2	13,9	2,8	00			
02	يهتم المصرف بسمعة العميل قبل منحه القروض.	14	12	5	5	0	3,97	1,055	موافق
		38,9	33,3	13,9	13,9	0			

03	يتعرف المصرف على الوضع العائلي و الأخلاقي والاجتماعي للمقترض قبل منحه القروض.	9	13	4	9	1	3,56	1,206	موافق
		25	36,1	11,1	25	2,8			
04	حسن تعاملات العميل السابقة مع البنك يتيح له فرصة الحصول على القرض.	16	13	6	1	0	4,22	0,832	موافق تماما
		44,4	36,1	16,7	2,8	0			
05	حسن تعاملات العميل السابقة مع البنوك الأخرى ومحيطه في العمل يتيح له فرصة الحصول على القرض.	9	19	4	4	0	3,92	0,906	موافق
		25	52,8	11,1	11,1	0			
06	التأكد من الطاقة المالية والكفاءة الإدارية للعميل.	14	18	1	3	0	4,19	0,856	موافق
		38,9	50	2,8	8,3	0			
07	يتأكد المصرف من قدرة العميل على التسديد معه ومع المصارف الأخرى .	14	15	5	2	0	4,14	0,867	موافق
		38,9	41,7	13,9	5,6	0			
08	يتعرف المصرف على دخل العميل وما إذا كان بإمكانه سداد ما عليه.	18	13	2	1	2	4,22	1,072	موافق تماما
		50	36,1	5,6	2,8	5,6			
09	وجود نشاط أو دخل إضافي للعميل يساعده على التسديد.	8	15	8	4	1	3,69	1,037	موافق
		22,2	41,7	22,2	11,1	2,8			
10	يتأكد المصرف من رأس مال العميل أو السيولة المتوفرة لديه وقدرة حقوق ملكيته على تغطية قيمة القرض الممنوح له.	18	14	4	0	0	4,39	0,688	موافق تماما
		50	38,9	11,1	0	0			
11	يسعى المصرف إلى الحصول على ضمانات مقبولة.	18	15	3	0	0	4,42	0,649	موافق تماما
		50	41,7	8,3	0	0			
12	تعتبر الثقة بالعميل من الضمانات التي يشترطها البنك عند منح الائتمان للعميل.	13	10	12	1	0	3,94	0,984	موافق
		36,1	27,8	33,3	2,8	0			
المحور الثاني							3,93	0,676	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول رقم(10– 2) اتضح لنا مايلي:

– العبارات من 01 إلى 05 هي عبارات متعلقة بشخصية العميل وقعت ضمن المجال الايجابي(موافق) إذ بلغت متوسطاتها الحسابية 4,19، 3,97، 3,56، 4,22، 3,92 على التوالي، بانحرافات معيارية قدرت ب 0,786 1,055، 1,206، 0,832، 0,906 على الترتيب، وبالتالي تعتبر شخصية العميل من العوامل المؤثرة على حجم المخاطرة الائتمانية في بنوك العينة وهو ما يتوافق مع أغلبية نماذج التحليل الائتماني؛

– العبارات المتعلقة بقدرة العميل على السداد من 06 إلى09 وقعت ضمن المجال الايجابي إذ بلغت متوسطاتها الحسابية 4,19، 4,14، 4,22، 3,69 على التوالي، بانحرافات معيارية قدرت ب 0,856، 0,867، 1,072 1,073 على التوالي، ولذا نرى بأن بنوك عينة الدراسة تأخذ بعين الاعتبار قدرة العميل على سداد التزاماته وبالتالي تؤثر هذه الأخيرة على حجم المخاطرة الائتمانية وهو ما يتوافق مع أغلبية أراء المستجوبين؛

– العبارة 10 تتعلق برأس مال العميل حيث بلغ متوسطها الحسابي 4,39 وانحرافها المعياري 0,688 ووقعت أيضا ضمن المجال الايجابي (موافق تماما) لذا فإن رأسمال العميل يؤثر على حجم المخاطرة الائتمانية وهو ما تتوافق عليه أغلب الدراسات؛

– أما العبارة 11 و 12 المتعلقة بالضمانات التي يقدمها العميل، متوسطاتها الحسابية كالتالي 4,42، 3,94 وإنحرفاتها المعيارية كانت 0,649، 0,984 على التوالي، ونلاحظ أن عينة البنوك التي قمنا بدراستها تركز على الضمانات كشرط أساسي وهذا خطأ لأن في معايير 5'Cs و5'Ps تأخذ الضمان كمكمل وليس شرط أساسي.

3–تحليل معطيات المحور الثالث (عوامل متعلقة بالاقتصاد):

جدول رقم (12– 2): يوضح تحليل المعطيات المتعلقة بالمحور الثالث.

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق اطلاقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة
		التكرار							
		النسبة							
01	يؤثر معدل النمو الديموغرافي على حجم المخاطر الائتمانية في البنك.	4	9	12	10	1	3,14	1,046	موافق الى حد ما
		11,1	25	33,3	27,8	2,8			
02	يؤثر معدل التضخم على حجم المخاطر الائتمانية في البنك.	7	12	11	6	0	3,56	0,998	موافق
		19,4	33,3	30,6	16,7	0			
03	تؤثر الأزمات المالية على حجم المخاطر الائتمانية في البنك.	12	14	8	1	1	3,97	0,971	موافق
		33,3	38,9	22,2	2,8	2,8			
04	يؤثر معدل الركود على حجم المخاطر الائتمانية في البنك.	9	12	11	4	0	3,72	0,974	موافق
		25	33,3	30,6	11,1	0			

05	يتم تحديد سعر الفائدة على كل عملية ائتمان لوحدها بناءا على درجة المخاطر المرتبطة بها.	4	12	7	10	3	3,11	1,190	موافق إلى حد ما
		11,1	33,3	19,4	27,8	8,3			
06	تلعب الظروف الاقتصادية و السياسية المحيطة بالعميل دورا هاما لدى البنك في منح الائتمان له.	5	14	11	4	1	3,47	1	موافق
		13,9	38,9	30,6	13,9	2,8			
07	يؤثر الكساد الاقتصادي على حجم المخاطر الائتمانية في البنك.	5	20	9	2	0	3,78	0,760	موافق
		13,9	55,6	25	5,6	0			
08	يؤثر معدل سعر الصرف على حجم المخاطر الائتمانية في البنك.	5	14	10	7	0	3,47	0,971	موافق
		13,9	38,9	27,8	19,4	0			
09	يؤثر معدل النمو الاقتصادي على حجم المخاطر الائتمانية في البنك.	6	14	9	7	0	3,53	1	موافق
		16,7	38,9	25	19,4	0			
المحور الثالث							3,484	0,598	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول رقم(12- 2) نلاحظ:

- أن عبارات المحور الثالث من 01 الى09 تتعلق كلها بالاقتصاد حيث بلغت متوسطاتها الحسابية كالتالي 3,14، 3,56، 3,97، 3,72، 3,11، 3,47، 3,78، 3,47، 3,53 على الترتيب بانحرافات معيارية كالتالي 1,046، 0,998، 0,971، 0,974، 1,190، 1، 0,760، 1،0,971 على التوالي أغلبية عبارات هذا المحور وقعت ضمن المجال الايجابي وبالتالي نرى بأن العوامل المتعلقة بالاقتصاد تؤثر في حجم المخاطرة الائتمانية في البنك.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية التي تم فيها الاستعانة باستمارة الاستبيان من اجل جمع المعومات الخاصة بعينة الدراسة، المكونة من الموظفين العاملين بمصلحة الائتمان الموجودة على مستوى البنوك الواقعة في ولاية عين الدفلى، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات وهذا بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS 16) حيث تم التأكد من درجة ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات آلفا كرو نباخ بلغت قيمته 0.859 وبلغت قيمة الصدق ب 0,926 هي قيمة جيدة تدل على ثبات وصدق عبارات الاستبيان.

وتم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى النتائج التالية:

- إن عينة الدراسة موافقون على أن السياسة الائتمانية تؤثر على حجم المخاطرة الائتمانية في البنك لأنها توضح كيفية التعامل داخل البنك؛
- تمت الموافقة على أن استخدام نماذج المعايير الائتمانية في التحليل المالي يقلل من المخاطرة الائتمانية وبالتالي كلما كانت هناك دراسة جيدة لملفات الائتمان كلما قلت المخاطر؛
- كانت هناك موافقة من قبل المستجوبين بأن توظيف عمال ذوي خبرة وكفاءة وأيضا تمتعهم بشهادات وحصولهم على دورات تدريبية يقلل من المخاطرة الائتمانية في البنك؛
- يوجد توافق بين أفراد العينة على أن رأس مال البنك وحجم ودائعه يؤثران على حجم المخاطرة الائتمانية لأنه كلما كان رأس مال البنك كبير كلما انخفضت المخاطر وهذا عامل مهم جدا داخل البنك؛
- حضت كل من شخصية العميل وسمعته وأيضا رأس ماله على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أنها تؤثر في المخاطرة الائتمانية وهي أيضا من العوامل المهمة التي يقوم البنك بدراستها قبل منح الائتمان؛
- تعتبر الضمانات من العوامل الرئيسية التي يهتم بها البنك وحضت هذه الأخيرة بالموافقة التامة من قبل المستجوبين؛
- أما بالنسبة للعوامل المتعلقة بالاقتصاد فكانت تتوافق الآراء حولها على أنها تؤثر في حجم المخاطرة الائتمانية.

خاتمة:

قمنا من خلال دراستنا للموضوع بالتعرف على جل العوامل المؤثرة في حجم المخاطرة الائتمانية، وجاءت هذه الدراسة في فصلين، الفصل الأول تعلق بالجانب النظري والذي تناولنا فيه المخاطر البنكية كمفهوم عام وتطرقنا إلى أهم المخاطر الرئيسية والتي تمثلت في المخاطرة الائتمانية الناتجة عن عدم قدرة العميل عن الوفاء بالتزاماته في المواعيد المتفق عليها، كما تنشأ هذه المخاطرة نتيجة لمجوعة من الأسباب والتي من أهمها تلك المتعلقة بالمقترض التي نحكم عليها من خلال مجموعة من المعايير المستخدمة لمنح الائتمان، ومن أهم خصائص المخاطرة الائتمانية نذكر بأنها خسارة محتملة يتضرر جرائها البنك ولا يواجهها العميل، ولذا فهي تصيب كل شخص يمنح ائتمان، سواء كان بنكا أو مؤسسة مالية، ومن مصادرها مخاطر نظامية وأخرى غير نظامية، وتم التطرق إلى أهم العوامل المؤثرة في المخاطرة الائتمانية والتي تمثلت في عوامل تخص البنك وعوامل تخص العميل و أخرى تخص الاقتصاد، و أيضا تناولنا الدراسات السابقة التي مست هذا الموضوع وقمنا بمقارنتها مع دراستنا وهذا لإبراز أوجه التشابه والاختلاف بينهما، فوجدنا أنها تتشابه من حيث المنهج المتبع وكذا نماذج المعايير الائتمانية، وكان هناك اختلاف من حيث الزمان والمكان الذي تمت فيه الدراسة ومختلف النتائج المتوصل إليها وكذلك حجم العينة المدروسة.

أما في الفصل الثاني الذي تعلق بالجانب التطبيقي للدراسة تم من خلاله القيام بدراسة إستبيانية وزعت على عينة من البنوك العاملة بولاية عين الدفلى وهذا لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، عولجت باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS 16) وبرنامج (EXCEL) لمعالجة الجداول.

وإشتملت الدراسة على السؤال الرئيسي الذي صغناه في المقدمة كالتالي:

فيما تمثل العوامل المؤثرة في المخاطرة الائتمانية لدى البنوك الجزائرية العاملة بولاية عين الدفلى؟

وللإجابة على هذا السؤال تم إستنتاج مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- المخاطرة الائتمانية هي من أحد المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك؛

- إن العوامل المتعلقة بالبنك والمتمثلة في السياسة الائتمانية، رأس المال، حجم الودائع، موقعه، كفاءة وخبرة العاملين كل هذه العوامل تؤثر على حجم المخاطرة الائتمانية في البنوك وهو ما يتوافق مع أراء العينة المدروسة إذن لابد على البنك أن يقوم بدراسة العوامل المتعلقة به دراسة جيدة لتفادي المخاطر أو التقليل منها وهي عوامل مهمة يجب أن يأخذها البنك بعين الاعتبار؛

- يهتم البنك بشخصية العميل ودخله ورأسماله وقدرته على السداد بصفة كبيرة، حيث حضت هذه العوامل على الموافقة والموافقة التامة حسب مقياس ليكرت، وهذا ما يتوافق مع أغلبية نماذج التحليل الائتماني ولذا لابد أن يأخذ البنك هذه العوامل بعين الاعتبار قبل منحه الائتمان وهي عوامل مهمة جدا تؤثر في حجم المخاطرة الائتمانية؛

- أما بالنسبة للضمانات فكانت حولها الموافقة التامة وهذا ما رأيناه من قبل أفراد عينة الدراسة في الاستبيان، و هذا ما يؤكد بأن البنوك لا تثق بالعميل بل تعتمد على الضمانات كشرط أساسي، في حين أن نماذج التحليل الائتماني 5'Cs و 5'Ps تعتبرها مكمل وليس شرط لمنح الائتمان؛

– تؤثر العوامل الاقتصادية بما فيها من النمو الديموغرافي، التضخم، الكساد، الأزمات، ستوجب على البنك القيام الركود والنمو الاقتصادي على حجم المخاطرة الائتمانية، وتمتعت هذه العبارات بالموافقة من أغلبية أفراد العينة هذا ما يدل على أنها عوامل مهمة يستوجب على البنك القيام بدراستها؛

بصفة عامة نرى بأن الاتجاه العام للمحاور الثلاث يدور حول الموافقة أي العبارات التي تم إدخالها في الاستبيان أردنا أن تكون إجابات عليها حقيقية تعبر على إطار مفاهيمي قوي و إطار تطبيقي قوي.

إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المتعلقة بالبنك وحجم المخاطرة الائتمانية "، وهي صحيحة لأن هذه العوامل تعتبر مؤشر مهم جدا، وتمت الموافقة عليها من قبل عينة الدراسة وهذا حسب مقياس ليكرت؛

الفرضية الثانية: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المتعلقة بالعميل وحجم المخاطرة الائتمانية "، وهي صحيحة لأن عبارات المحور تدور في الموافق حسب مقياس ليكرت، وبالتالي كل المستجوبين أجمعوا على أن هذه العوامل تؤثر في حجم المخاطرة الائتمانية؛

الفرضية الثالثة: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المتعلقة بالبنك وحجم المخاطرة الائتمانية "، وهي صحيحة لأن عبارات المحور حضت بالموافقة حسب مقياس ليكرت فكل المستجوبين على اتفاق أن هذه العوامل الاقتصادية تؤثر في حجم المخاطرة الائتمانية.

التوصيات:

– ضرورة وضع سياسة ائتمانية واضحة ومكتوبة تكون بمثابة دليل عمل البنك وهذا من أجل التقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها؛

– إستقطاب الكفاءات والخبرات من ذوي التخصص في الميدان المالي والبنكي، وإقامة دورات تكوينية وتأهيلية للكوادر الموجودة حتى يتسنى للبنوك تأدية مهمة التعامل مع المخاطرة الائتمانية على مستواها؛

– تطوير مهارات العلاقات الإنسانية وتنميتها لدى موظفي الائتمان لاسيما ذوي الاتصال المباشر مع العملاء؛

– الاهتمام والتأكيد على دور شخصية العميل وسمعته وأخلاقه وقدرته على التسديد لتجنب الوقوع في المخاطر؛

– لابد أن تأخذ البنوك الضمانات كمكمل في ملفات الائتمان وليس كشرط أساسي بما يتوافق مع معايير 5'Cs و5'Ps؛

– القيام بدراسة المتغيرات الاقتصادية وأيضا دراسة السوق تقلل من المخاطر المحتمل الوقوع فيها.

أفاق البحث:

في الأخير نأمل من خلال هذا البحث أن يكون منطلق للبحوث الأخرى في المستقبل مثل:

- السياسة الائتمانية وأثرها على المخاطرة البنكية، دراسة عينة من البنوك الجزائرية؛
- دور المعايير الائتمانية في التقليل من المخاطرة الائتمانية، دراسة عينة من البنوك الجزائرية.

الكتب :

1- الخضيري محسن، **الائتمان المصرفي، منهج متكامل في التحليل**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987.

2- الخطيب سمير، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق علمي**، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر، 2005.

3- السيد طايل مصطفى كمال، **القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية**، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية مصر، 2006.

4- أنور سلطان محمد سعيد، **إدارة البنوك**،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

5- زيدان سليمان، **إدارة الخطر والتأمين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

6- طه طارق، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت**، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، 2007.

7- عبد المعطي رضا، **إدارة الائتمان**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

8- فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، **إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

9- مطر محمد، **التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، 2000.

الأطروحات والمذكرات

أ- الأطروحات:

1- حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي حالة الجزائر** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010.

2- علي محمد، **ادارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية**، أطروحة دكتورة في الفلسفة، جامعة القاهرة، 2005.

ب- المذكرات:

1- العايب ياسين، **استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2007.

2- بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008.

3- جدعان الشمري فواز فاضل، **أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان، 2013.

4- حفيان جهاد، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

5- دبار حمزة، **إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، دراسة تحليلية وفق نموذج (SWOT)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

6- زغاشو فاطمة الزهراء، **اشكالية القروض المتعثرة "دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2013.

7- زيد أيمن، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري والمجموعة العربية المصرفية الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2012.

8- قويدر مي، **أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية الكبيرة والصغيرة في الأردن**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، الجامعة الأردنية، عمان، 2007.

المجلات:

1- عبادي محمد، **تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية للفترة (1989-2009)**، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، العدد 39، سبتمبر 2014.

الملتقيات:

1- خوالد أبو بكر، أمال عياري، **إدارة المخاطر الائتمانية بين المفاهيم والتجسيد**، دراسة حالة الجزائر الملتقى الوطني حول المخاطرة في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 21 -22 أكتوبر، 2012.

المداخلات:

1- مفتاح صالح، معارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية، تحليلها- قياسها- إدارتها والحد منها**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة الزيتونة، عمان، 16 - 17 أفريل 2007.

ملحق رقم 01

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علو التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تخصص تأمينات و بنوك

يأتي هذا الاستبيان في إطار التحضير لمذكرة ماستر تخصص تأمينات و بنوك و التي جاءت تحت عنوان " تحليل العوامل المؤثرة في المخاطر الائتمانية " في مجموعة من البنوك الواقعة بالولاية ، و نرجوا من سيادتكم التعاون معنا و الإجابة على أسئلة الاستبيان ،علما أن البيانات الواردة في الاستمارة هي لأغراض البحث العلمي فقط و سيتم مراجعتها بسرية تامة ، و شكرا لكم مسبقا .

أولا : المعلومات الشخصية

يرجى الاجابة على الاسئلة التالية بوضع علامة (x) في المكان المناسب

1. **الجنس :**

☐ **ذكر** ☐ **انثى**

2. **العمر :**

☐ **من 20-30 سنة** ☐ **من 31-40 سنة** ☐ **من 41-50 سنة**

☐ **أكثر من 50 سنة .**

3. **التخصص :**

☐ **مالية و بنوك** ☐ **محاسبة** ☐ **ادارة اعمال**

تخصص اخر، حدد .....

4. **الوظيفية :**

☐ **مدير الائتمان** ☐ **موظف الائتمان**

5. **سنوات الخبرة :**

☐ **من1-3 سنوات** ☐ **من4-6 سنوات** ☐ **من 7-10 سنوات**

☐ **أكثر من 10 سنوات**

6. **البنك المستخدم :**

☐ **BNA** ☐ **BADR** ☐ **CPA** ☐ **CNEP** ☐ **BEA**

☐ **BDL** ☐ **AGB**

ثانيا : الاستبيان

المحور الأول : العوامل المتعلقة بالعميل

السؤال	درجة الموافقة				
	غير موافق إطلاقا	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماما
يهتم البنك بالعوامل المميزة لشخصية العميل مثل : المصداقية و النزاهة و الأمانة .					
يهتم المصرف بسمعة العميل قبل منحه القروض.					
يتعرف المصرف على الوضع العائلي و الأخلاقي و الاجتماعي للمقترض قبل منحه القروض .					
حسن تعاملات العميل السابقة مع البنك يتيح له فرصة الحصول على القرض .					
حسن تعاملات العميل السابقة مع البنوك الأخرى ومحيطه في العمل (كالموردين ، الزبائن ...)					
التأكد من الطاقة المالية و الكفاءة الإدارية للعميل .					
يتأكد المصرف من قدرة العميل على التسديد معه ومع المصارف الأخرى .					
يتعرف المصرف على دخل العميل و ما إذا كان بإمكانه سداد ما عليه .					
وجود نشاط أو دخل إضافي للعميل يساعده على التسديد.					
يتأكد المصرف من رأس مال العميل أو السيولة المتوفرة لديه وقدرة حقوق ملكيته على تغطية قيمة القرض الممنوح له .					
يسعى المصرف إلى الحصول على ضمانات مقبولة .					
تعتبر الثقة بالعميل من الضمانات التي يشترطها البنك عند منح الائتمان للعميل .					

المحور الثاني : العوامل المتعلقة بالبنك

السؤال	درجة الموافقة				
	غير موافق إطلاقا	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماما
وجود سياسة ائتمانية مكتوبة و واضحة ومسطرة عند إدارة الائتمان .					
وضع سياسة ائتمانية تحدد تركز القروض و نوع الضمانات المقبولة من طرف العميل .					
يحدد البنك من خلال سياسته الائتمانية سقف معين للقروض الممنوحة ولا يتم تجاوزها.					
وضع إرشادات و إجراءات ضمن السياسة الائتمانية في حالة مماطلة العميل عن السداد .					
تضع السياسة الائتمانية إجراءات لدراسة ملفات القروض.					
يقوم البنك بجمع المعلومات عن طالب الائتمان عن طريق الاستعلام الائتماني .					
يقوم البنك بزيارات ميدانية للعميل للتعرف على أوضاعه الاجتماعية و الاقتصادية .					
قيام البنك باستخدام نماذج المعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل المالي .					
كفاءة العنصر البشري (الموظفين) تلعب دور كبير في تقليل المخاطر داخل البنك .					
توظيف عمال ذوي خبرة ودراية بالنشاط الذي يقومون به .					
تمتع الموظفين بشهادات اكاديمية و حصولهم على دورات تدريبية يمكنهم من مواجهة المخاطر .					
يلعب رأس مال المصرف دور كبير في مواجهة المخاطر الائتمانية .					
يأخذ البنك بعين الاعتبار حجم الودائع عندما يقوم بعملية الإقراض .					

يحدد موقع المصرف بدرجة كبيرة نوعية و حجم الطلب على القروض الممنوحة .					

المحور الثالث : عوامل متعلقة بالاقتصاد

السؤال	درجة الموافقة				
	غير موافق إطلاقا	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماما
يؤثر معدل النمو الديموغرافي على حجم المخاطر الائتمانية في البنك .					
يؤثر معدل التضخم على حجم المخاطر الائتمانية في البنك .					
تؤثرالأزمات المالية على حجم المخاطر الائتمانية في البنك .					
يؤثر معدل الركود على حجم المخاطر الائتمانية في البنك.					
يتم تحديد سعر الفائدة على كل عملية ائتمان لوحدها بناءا على درجة المخاطر المرتبطة بها .					
تلعب الظروف الاقتصادية و السياسية المحيطة بالعميل دورا هاما لدى البنك في منح الائتمان له .					
يؤثر الكساد الاقتصادي على حجم المخاطر الائتمانية في البنك.					
يؤثر معدل سعر الصرف على حجم المخاطر الائتمانية في البنك .					
يؤثر معدل النمو الاقتصادي على حجم المخاطر الائتمانية في البنك .					

ملحق رقم 02 : ألفا كرو نباخ الكلية

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,859	35

ملحق رقم 03 : المعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	22	61,1	61,1	61,1
	انثى	14	38,9	38,9	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	20-30من سنة	10	27,8	27,8	27,8
	31-40 من سنة	14	38,9	38,9	66,7
	41-50 من سنة	9	25,0	25,0	91,7
	50 من اكثر سنة	3	8,3	8,3	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مالية و بنوك	26	72,2	72,2	72,2
	محاسبة	6	16,7	16,7	88,9
	ادارة الاعمال	3	8,3	8,3	97,2
	تخصص اخر	1	2,8	2,8	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير الائتمان	6	16,7	16,7	16,7
	موظف الائتمان	30	83,3	83,3	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

البنك المستخدم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	BNA	6	16,7	16,7	16,7
	BADR	17	47,2	47,2	63,9
	CPA	3	8,3	8,3	72,2
	CNEP	2	5,6	5,6	77,8
	BEA	3	8,3	8,3	86,1
	BDL	3	8,3	8,3	94,4
	AGB	2	5,6	5,6	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

ملحق رقم 04 : المعلومات المتعلقة بالإجابة عن العبارات

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
وجود سياسة ائتمانية مكتوبة و و اضحة و مسطرة عند ادارة الائتمان	36	0	3,97	,845
وضع سياسة ائتمانية تحدد تركز القروض و نوع الضمانات المقبولة من طرف العميل	36	0	3,78	,929
يحدد البنك من خلال سياسته الائتمانية سقف معين للقروض الممنوحة ولا يتم تجاوزها	36	0	4,22	,760

وضع ارشادات و اجراءات ضمن السياسة الائتمانية في حالة مماطلة العميل عن السداد	36	0	3,92	,937
تضع السياسة الائتمانية اجاءات لدراسة ملفات الائتمان	36	0	4,00	,862
يقوم البنك بجمع المعلومات عن طالب الائتمان عن طريق الاستعلام الائتماني	36	0	3,75	,906
يقوم البنك بزيارات ميدانية للعميل للتعرف على اوضاعه الاجتماعية و الاقتصادية	36	0	3,58	,996
قيام البنك باستخدام نماذج المعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل المالي	36	0	3,81	,889
كفاءة العنصر البشري تلعب دور كبير في تقليل المخاطر داخل البنك	36	0	4,03	,878
توظيف عمال ذوي خبرة و دراية بالنشاط الذي يقومون به	36	0	4,11	,747
تمتع الموظفين بشهادات اكاديمية و حصولهم على دورات تدريبية يمكنهم من مواجهة المخاطر	36	0	4,11	,854
يلعب راسمال البنك دور كبير في مولجهة المخاطر الائتمانية	36	0	3,81	1,091
يأخذ البنك بعين الاعتبار حجم الودائع عندما يقوم بعملية الاقراض	36	0	4,08	,906
يحدد موقع البنك بدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة	36	0	3,61	,903

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
يهتم البنك بالعوامل المميزة لشخصية العميل مثل : المصداقية و النزاهة و الامانة	36	0	4,19	,786
يهتم البنك العميل بسمعة العميل قبل منحه القروض	36	0	3,97	1,055
يتعرف البنك على الوضع العائلي و الاخلاقي و الاجتماعي للمقترض قبل منحه القروض	36	0	3,56	1,206
حسن تعاملات العميل السابقة مع البنك يتيح له فرصة الحصول على القرض	36	0	4,22	,832
حسن تعاملات العميل السابقة مع البنوك الاخرى ومحيطه في العمل	36	0	3,92	,906
التأكد من الطاقة المالية و الكفاءة الادارية للعميل	36	0	4,19	,856
يتأكد البنك من قدرة العميل على التسديد معه و مع المصارف الاخرى	36	0	4,14	,867

يتعرف البنك على دخل العميل و ما اذا كان بإمكانه سداد ما عليه	36	0	4,22	1,072
وجود نشاط أو دخل اضافي للعميل يساعده على التسديد	36	0	3,69	1,037
يتأكد البنك من رأس مال العميل أو السيولة المتوفرة لديه و قدرة حقوق ملكيته على تغطية قيمة القرض الممنوح له	36	0	4,39	,688
يسعى البنكالى الحصول على ضمانات مقبولة	36	0	4,42	,649
تعتبر الثقة من الضمانات التي يشترطها البنك عند منح الائتمان للعميل	36	0	3,94	,984

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
يؤثر معدل النمو الديموغرافي على حجم المخاطر الائتمانية في البنك	36	0	3,14	1,046
يؤثر معدل التضخم على حجم المخاطر الائتمانية في البنك	36	0	3,56	,998
تؤثر الازمات المالية على حجم المخاطر الائتمانية في البنك	36	0	3,97	,971
يؤثر معدل الركود على حجم المخاطر الائتمانية في البنك	36	0	3,72	,974
يتم تحديد سعر الفائدة على كل عملية ائتمان لوحدها بناءا على درجة المخاطر المرتبطة بها	36	0	3,11	1,190
تلعب الظروف الاقتصادية و السياسة المحيطة بالعميل دورا هاما لدى البنك في منح القروض له	36	0	3,47	1,000
يؤثر الكساد الاقتصادي على حجم المخاطر الائتمانية في البنك	36	0	3,78	,760
يؤثر معدل سعر الصرف على حجم المخاطر الائتمانية في البنك	36	0	3,47	,971
يؤثر معدل النمو الاقتصادي على حجم المخاطر الائتمانية في البنك	36	0	3,53	1,000

الفهرس

الإهداء
الشكر
ملخص
قائمة المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
قائمة الملاحق
قائمة المختصرات
مقدمة أ-ج
الفصل الأول : الجانب النظري للدراسة
تمهيد الفصل الأول 02
المبحث الأول: الأدبيات النظرية 03
المطلب الأول: ماهية المخاطر الائتمانية..... **03**
أولا: تعريف المخاطر البنكية 03
ثانيا: تعريف المخاطر الائتمانية 03
ثالثا: أسباب المخاطر الائتمانية 04
1- المخاطر العامة 04
2- المخاطر المهنية..... 04
3- المخاطر الخاصة و المرتبطة بالمقترض..... 04
أ- الخطر المالي..... 04
ب-مخاطر الإدارة..... 04
ج- الخطر القانوني 04
4- خطر البلد..... 04
رابعا: خصائص المخاطر الائتمانية 05
خامسا: مصادر المخاطر الائتمانية 05
1-المخاطر الخاصة "المخاطر غير النظامية"..... 05
2-المخاطر العامة " المخاطر النظامية "..... 05
المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في المخاطر الائتمانية 06
أولا: العوامل الداخلية المتعلقة بالبنك..... 06
1- السياسة الائتمانية..... 06

الفهرس

2-رأسمال والاحتياطات..... 06
3- حجم الودائع..... 06
4-موقع البنك..... 07
5-كفاءة و خبرة العاملين..... 07
ثانيا: العوامل الخارجية المتعلقة بالعميل..... 07
1-شخصية العميل و سمعته..... 07
2-القدرة على التسديد..... 08
3-رأسمال و السيولة المتوفرة..... 08
4-الرهن و الضمانات المقدمة..... 08
5-الظروف الاقتصادية و السياسية المحيطة بالعميل..... 08
ثالثا: العوامل الاقتصادية 08
1- عوامل ديموغرافية..... 08
2-النمو الاقتصادي..... 09
3-الأزمات المالية..... 09
4- التضخم..... 09
5- الركود..... 09
6-الكساد..... 09
7-أسعار الفائدة..... 10
المبحث الثاني : الدراسات السابقة للموضوع 10
المطلب الأول : الدراسات المحلية 10
المطلب الثاني : الدراسات العربية 11
المطلب الثالث : التعليق على الدراسات السابقة 13
أولا: أوجه التشابه..... 13
ثانيا: أوجه الإختلاف..... 13
خلاصة الفصل 14
الفصل الثاني : الجانب التطبيقي للدراسة
تمهيد الفصل الثاني 16
المبحث الأول : الطريقة و الأدوات..... **17**
المطلب الأول : الطريقة 17
أولا: منهج الدراسة 17

الفهرس

ثانيا: اختيار مجتمع و عينة الدراسة..... 17
ثالثا: أداة الدراسة الرئيسية..... 18
1- القسم الأول: العوامل الديموغرافية 18
2- القسم الثاني: عبارات الاستبيان..... 18
المطلب الثاني: الأدوات **18**
أولا : البرامج و الأدوات المستخدمة..... 18
ثانيا: صدق و ثبات أداة الدراسة..... 19
1- صدق المحتوى..... 19
2- ثبات وصدق أداة الدراسة..... 19
المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج **19**
المطلب الأول : تحليل المعطيات الديموغرافية **20**
1- الجنس..... 20
2- السن..... 21
3- التخصص..... 22
4- الوظيفة..... 23
5- سنوات الخبرة..... 24
6- البنك المستخدم..... 25
المطلب الثاني: تحليل معطيات المحاور **26**
أولا: تحليل المعطيات بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي..... 26
ثانيا: عرض و تحليل معطيات المحاور..... 26
1-تحليل المعطيات المحور الأول (عوامل داخلية المتعلقة بالبنك)..... 26
2-تحليل معطيات المحور الثاني (عوامل داخلية متعلقة بالعميل)..... 28
3-تحليل معطيات المحور الثالث (عوامل متعلقة بالاقتصاد)..... 30
خلاصة الفصل..... 32
الخاتمة 34
المراجع 38
الملاحق..... 41
الفهرس

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة المختصرات و الرموز

مقدمة

قائمة المحتويات

خاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

الفهرس

قائمة الملاحق

الفصل الأول:

الجانب النظري للدراسة

الفصل الثانـي:

الجانب التطبيقي للدراسة